المملكة العربية السعودية
وزارة التعـليم العالى
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
عمـادة البحث العلمى



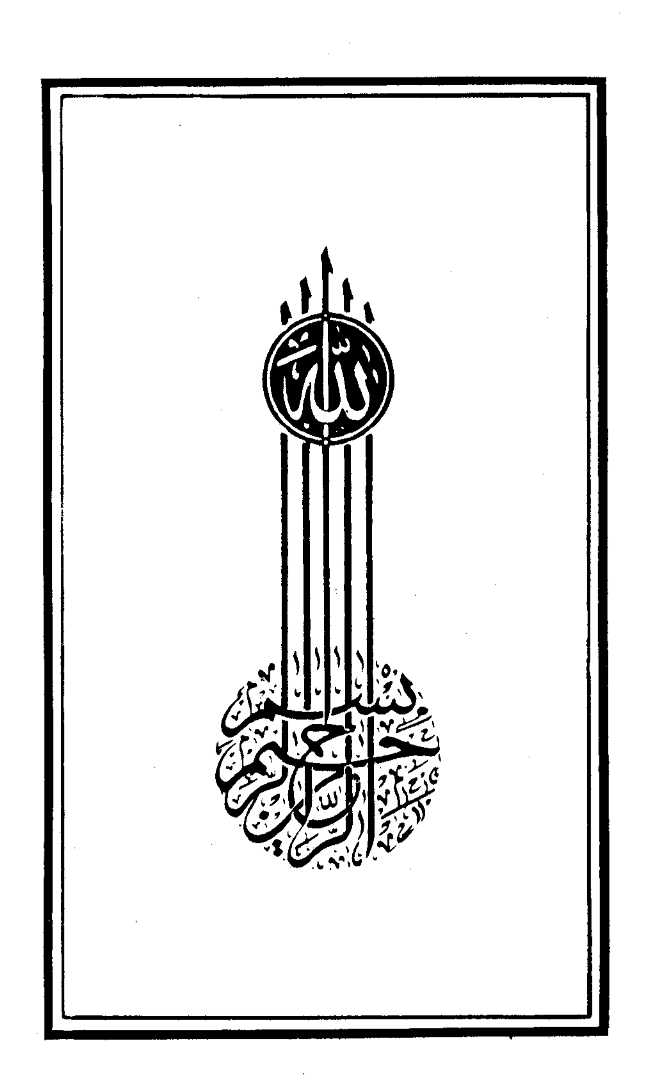
الفكر الاقتصادى عند ابن خلدون
الأسعار والنقود

دراسة تحليلية

بقــلم
الدكتور سـيد شوربجي عبد المولى
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية الشريعة وأصول الدين بأبها ـ قسم الاقتصاد

أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشـر

١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م



تقديـــــم

بقلم معالي مدير الجامعة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. . . وبعد:

فقد عنيت جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالاقتصاد الإسلامي تدريساً وبحثاً فأنشأت له الأقسام الدراسية والعلمية وحرصت على أن تكون المواد التى تقدّم للطلاب في مجالات الاقتصاد ملتزمة بالشريعة الإسلامية وأن يكون النشاط العلمي لتلك الأقسام في خدمة الفكرة: تجلية وإيضاحاً وتثبيتاً، وقد أثمرت تلك الجهود بحمد الله تعالى ثم بفضل ما يبذله القائمون على تلك الأقسام من جهود موفّقة.

أما في جانب البحث العلمي فقد تمّ توجيه الأساتذة الكرام إلى العناية بالموضوعات الاقتصادية لبيان حكم الإسلام في المعاملات الاقتصادية المعاصرة وللكشف عن تفوق النظام الاقتصادي الإسلامي على النظم الوضعية.

وقد قُدِّم للجامعة عدد من رسائل الماجستير والدكتوراة في موضوعات اقتصادية مهمّة تعتزم الجامعة نشرها في القريب العاجل.

كما أن عمادة البحث العلمي بالجامعة قد وضعت خطة علمية لإعداد بحوث متنوعة فى مجال الاقتصاد الإسلامي نرجو أن ترى النور قريباً إن شاء الله.

أما هذه الدراسة التي نقدمها للقارىء الكريم فتتناول موضوعاً اقتصادياً على جانب كبير من الأهمية وهو «الأسعار والنقود» عند المفكر المسلم عبدالرحمن بن خلدون.

وإذا كان عبدالرحمن بن خلدون قد نال ما يستحقه من شهرة وريادة في مجال

التاريخ وفلسفته والاجتماع وأصوله ونظرياته، فإن المؤلف الفاضل : الدكتور سيد شوربجي عبدالمولى قد كشف لنا في هذه الدراسة المختصرة النافعة عن جانب آخر من جوانب العبقرية الخلدونية في مجال الاقتصاد من خلال دراسة آرائه ونظرياته في قضية الأسعار والنقود، وتمتاز تلك الدراسة بالأسلوب التحليلي الرصين لآراء ابن خلدون في الأسعار والعرض والطلب والعلاقة بين النقود والأسعار.

وفي الختام لا يفوتني توجيه التحية للباحث الفاضل على هذا البحث القيّم راجياً منه ومن إخوانه أساتذة الاقتصاد أن يلتفتوا إلى ما في تراثهم الاقتصادي الخالد من آراء صائبة ونظريات محكمة دقيقة، فإنهم بذلك يسهمون بشكل جيد في بناء صرح الاقتصاد الإسلامي الخالد لأن الحاضر المشرق إنما يبنى على الأصول الثابتة والقواعد السليمة وهم يدركون ـ أكثر من غيرهم ـ أن في تراثنا الاقتصادي جواهر مكنونة تحتاج منهم إلى جهود علمية موفقة للكشف عنها وتقديمها للناس بلغة العصر ومصطلحاته.

وفق الله الجميع إلى ما فيه الخير.
وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.
وصلى الله على نبينا محمد.

عبدالله بن عبدالمحسن التركي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد . .

يعيش عالمنا الإسلامي اليوم صحوة إسلامية جادة تجاه قضاياه الاقتصادية المعاصرة تتطلب من أفراده الرجوع بالبحث والدراسة إلى أفكار علماء المسلمين الأوائل وفقهائهم للكشف عن المسائل والقضايا التي حظيت باهتمامهم والتعرف على المناهج والأساليب المختلفة المستخدمة في تناول تلك المسائل .

وبحثنا الحالي «الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون : الأسعار والنقود ، دراسة تحليلية» يقع في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وهو مبحث تمهيدي ويشتمل على أهمية دراسة الفقه الاقتصادي الإسلامي وحياة ابن خلدون ومكانته العلمية .

المبحث الثاني : الدراسة التحليلية للأسعار عند ابن خلدون ويتضمن :

أ) التحليل الاقتصادي لأسباب تغير الكميات المعروضة وأثر ذلك على الأسعار (الاحتكار ـ تدخل السلطات العامة ـ التخصص وتقسيم العمل ـ نفقات النقل ـ المكوس والمغارم) .

ب) التحليل الاقتصادي لأسباب تغير الكميات المطلوبة وأثر ذلك على الأسعار (حجم الطلب الكلي ـ أثر العوامل الجغرافية ـ التوزيع الجغرافي للسكان ـ مستويات الدخل ـ حجم السوق ـ العادات والتقاليد والأنماط الاستهلاكية للأفراد) .

جـ) التحليل الاقتصادي لأسباب تغير الكميات المطلوبة والمعروضة معاً:
(أثمان السلع ، عوائد عناصر الإنتاج ، سلوكيات أفراد المجتمع - أشكال السوق - الاستقرار الاقتصادي في الدولة).

د) عوائد عوامل الإنتاج (التوزيع):
(يشمل الربح وصور الحصول عليه، والأجور ودور عنصر العمل في الإنتاج، عرض العمل والطلب عليه، ثم الريع الاقتصادي).

المبحث الثالث: وهو العلاقة بين النقود والأسعار من خلال الموضوعات التالية :

أ) وظائف النقود عند ابن خلدون .

ب) دراسة نقدية مختصرة للنظريات النقدية الوضعية وكيفية تحقيق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود في المجتمع الإسلامي.

جـ) النقود والثروة عند ابن خلدون.

❊ ❊ ❊

المبحث الأول

(مبحث تمهيدي)

أولاً : أهمية دراسة الفقه الاقتصادي الإسلامي:

إن للمسلمين دوراً كبيراً في تكوين الفكر الحديث في مختلف فروع العلم والمعرفة لم يقتصر على علوم الطبيعة والرياضيات كما قد يعتقد البعض بل امتد إلى العلوم الأخرى كالفلسفة والآداب والاجتماع والسياسة والاقتصاد.

ففي مجال علم الاقتصاد ظهر دور المسلمين حيث أثروا تأثيراً كبيراً في النظريات الاقتصادية الحديثة فكتابات عبدالرحمن بن خلدون صاحب (المقدمة) تبرز جهوده الطيبة في هذا المجال من خلال آرائه حول القيمة والعمل وفائض القيمة والأسعار والنقود والتوزيع والأنشطة الاقتصادية المختلفة كالتجارة والصناعة والزراعة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.

وترجع أهمية دراسة الفقه الاقتصادي الإسلامي إلى مجموعة من الأسباب تتمثل في :

* إبراز جوانب التفكير الاقتصادي عند المسلمين في المسائل والشؤون والقضايا الاقتصادية المعاصرة التي يواجهها العالم اليوم بمختلف انظمته الاقتصادية والتي عجزت النظريات الاقتصادية المعروفة والمتداولة عن تقديم حلول عملية مقبولة لها.

ويرجع قصور النظريات عن علاج القضايا المعاصرة إلى أنها لا ترتبط بالواقع الاقتصادي المتشابك الذي نعايشه بالإضافة إلى إهمالها العديد من المتغيرات الضرورية الهامة مثل المتغيرات السياسية والاجتماعية والبيئية ومعالجتها لهذه المتغيرات

(نظرياً) باعتبارها معطيات ثابتة حيناً أو إهمالها كلية بحجة عدم المقدرة على التعبير عنها من الناحية الكمية[1].

* إبراز أهمية الفكر الإسلامي في إيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية مبنية على القيم والأخلاق الإسلامية والتعرف على الابتكارات والتنظيمات الاقتصادية التي ظهرت في العالم الإسلامي وما يسود المجتمعات الإسلامية من تناقضات بين الفكر والتطبيق، فالفكر الاقتصادي والحياة الاقتصادية مظهران مهمان في حياة المجتمع، ودراستهما تعد بحق من الوسائل التي تعين على التعرف على كثير من الأفكار في ميادين العلوم الاجتماعية[2].

* إن دراسة الفكر الاقتصادي في صدر الإسلام سوف تهدينا إلى المحاولات التي جرت لفهم الظواهر الاقتصادية وإلى المبادىء التي روعيت في حل المشكلات وتنظيم الشؤون الاقتصادية وإلى مدى مراعاة تلك الحلول والتنظيمات لطبيعة القضايا التي كانت سائدة ويعتبر العصر النبوي نقطة بداية الدراسات العميقة لمشكلات ذلك العصر وقضاياه وخططه في الشؤون الاجتماعية مما سيلقي الضوء على الفكر الإقتصادي والظواهر الاقتصادية[3] كما أن استعراض الخطط الإقتصادية التي رسمها عمر بن الخطاب وبقية الصحابة رضوان الله عليهم، وتحليل الآثار المترتبة على السياسة الاقتصادية في هذا العصر يؤدي إلى نتائج نافعة.

* أما الفترة التي بين القرنين الثاني والتاسع الهجريين فقد شهدت مؤلفات عديدة حول استنباط الأحكام الشرعية لمختلف الشؤون والقضايا الاقتصادية تصلح لأن تكون أساساً لدراسة أفكار العلماء المسلمين[4] ونخص من بينهم بالذكر أبو يوسف والماوردي وابن حزم والغزالي والرازي وابن تيمية وابن خلدون.

* ويصف الاقتصاديون مرحلة العصور الوسطي التي مرت بها أوربا (الربع الأخير من القرن التاسع الميلادي أي الربع الأخير من القرن الثالث الهجري) بأنها كانت فترة انحطاط فكري بصفة عامة وفي الاقتصاد بدرجة أشد وكانت الدول الأوروبية

عالة على بعض ما قدمته الفلسفة اليونانية مثل رأي أرسطو في تحديد الثمن بمبدأ الثمن العادل وتحريم الربا[٥] .

* وإنـه لمن المؤسف حقاً أن يبدأ الدارسون في عصرنا الحديث عرضهم لتاريخ الفكر الاقتصادي من تصورات أفلاطون وأرسطو ويقفزون إلى القرن الثامن عشر الميلادي متجاهلين ما وقع من مجهودات علمية فيما سبق ذلك من قرون حتى أوروبا أنكرت أسلافها الفكريين من فلاسفة العصور الوسطى وارتبطت بأسلافها من اليونان والرومان فقط، ولقد كان لهذا أبعد الأثر بالنسبة لغير الأوربيين حيث صاروا يعتبرون العلم محض ظاهرة أوروبية تبتدىء من المجتمع اليوناني وتنتهي في المجتمعات الغربية ذات الحضارة التكنولوجية[٦]

وتكمن أهمية البحث الحالي فيما تقوم به الأسعار من دور مهم في البنيان الاقتصادي للمجتمـع سواء على المستوى الفردي أم المستوى العام، حيث تقوم الأسعار بعدة وظائف أهمها[٧]:

- التأثير في قرارات المستهلك الخاصة بتوزيع إنفاقه على السلع والخدمات المختلفة حيث تتأثر الكمية المطلوبة من كل سلعة أو خدمة بالأسعار النسبية لهذه السلع والخدمات أي أن الأسعار تؤثر على توزيع السلع والخدمات بين مختلف المستهلكين.
- التأثير على توزيع عناصر الإنتاج بين الأنشطة الإنتاجية المختلفة.
- قيامها بعملية الموازنة بين قوى العرض والطلب المحددين لقيمة المبادلة، كما أنها تعكس التأثير الناتج من التغيرات التي تطرأعلى التركيب الهيكلي للعرض والطلب.
- وعلاوة على ما تقدم تقوم الأسعار بوظيفة هامة هي توزيع الدخل بين أصحاب عناصر الإنتاج.

ثانياً : حياة ابن خلدون ومكانته العلمية :

١ ـ حياة ابن خلدون[٨]:

لحياة المفكر الاقتصادي والعصر الذي عاش فيه دور كبير في كتاباته، وقد تأثر ابن خلدون بحياته الوظيفية وانتقاله بين المدن ومخالطته لكبار رجال الدولة في عصره كذلك كان للفترة الزمنية التي عاش فيها تأثيرها عليه.

ولد عبدالرحمن بن خلدون بمدينة تونس في عام ٧٢٣هـ (١٣٣٢م) حيث نشأ وتعلم وبرز وهو ينتمي إلى أسرة شغل الكثير من أبنائها العديد من المناصب الهامة في الدولة وظهر منهم العلماء والشعراء الموهوبون الذين أحرزوا شهرة واسعة في الأندلس، فالجد الأكبر كان رئيساً للدائرة المالية في الدولة الحفصية بأفريقيا، كما كان والد ابن خلدون يدرس الفقه واللغة والمنطق والفلسفة بالإضافة إلى إشرافه على تعليم ابنه الذي تمكن في وقت مبكر من حفظ القرآن الكريم ودراسة علوم الشريعة الإسلامية والمنطق واللغة العربية مما أهّله للالتحاق بخدمة الدولة.

كذلك كان لانتقاله بين المدن دور كبير في تكوين فكره وعلمه، فقد جاب أقطار العالم العربي من الأندلس غرباً إلى الحجاز وسوريا شرقاً وخالط الساسة والقادة مما عاونه على الإلمام بالمزيد من المعلومات والتزود بالكثير من التجارب والمشاهدات والخبرات واهتم بإلقاء المحاضرات في مدينة فاس وتوقيع معاهدة للسلام مع ملك «كاستيلا وليون» بناء على تكليف من السلطان محمد الخامس وفي تونس تعرض للكثير من الحملات المعادية عندما ذاع نشاطه العلمي المتمثل في تدوين المقدمة وإلقاء الدروس التي يبسط فيها نظرياته في تاريخ المجتمع وسياسة الدول.

وكان لذلك الأثر الكبير في قدومه لمصر عام ٧٨٤هـ وتوليه بعض المناصب القضائية الهامة فيها، وساعده على البقاء أنه وجد أن العلوم المصرية آنذاك تعالج مجموعة كبيرة من المسائل السياسية والاقتصادية والتشريعية أكبر مما تعالجها العلوم في أي بلد آخر من بلدان الشرق الإسلامي، واستمر بمصر حتى توفي عام ٧٩٨هـ (١٤٠٧م). أثناء قيامه بمباشرة واجباته القضائية[٩].

٢ - المنهج العلمي في التحليل الاقتصادي عند ابن خلدون :[١٠]

تناول ابن خلدون الموضوعات الاقتصادية في «المقدمة» بشكل لم يكن مستقلاً عن دراسته العامة للجوانب الاجتماعية البشرية بل كانت جزءاً لا يتجزأ منها، وكثيراً ما أفرد فصولاً لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة وركز على تحليل الأسباب بغية الوصول إلى نتائج محددة في النهاية، كما أن أسلوب التحليل الذي اتبعه في المسائل الاقتصادية لا يختلف عن الأسلوب الذي اتبعه في تحليل الظواهر الاجتماعية البشرية والتاريخ[١١].

ونعرض فيما يلي أهم الأساليب المختلفة في تحليله للمسائل الاقتصادية :

(أ) دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها ليبين مدى ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويقوم هذا المنهج الاستقرائي الذي اتبعه ابن خلدون على أن الظواهر والعلاقات الاقتصادية تأخذ شكل القوانين الثابتة وأن عملية الكشف عنها بالأساليب العلمية التجريبية[١٢] يعتبر سبقاً علمياً ومنهجاً كبيراً ولقد تقدم ابن خلدون في هذا المضمار على مفكري أوروبا.

(ب) دراسة السلوك والنشاط الاقتصادي للإنسان وتأثير البيئة الاجتماعية في النمط الإنتاجي والاستهلاكي، وقد قرر ابن خلدون أن العوامل الاقتصادية تؤثر على البشر في طبائعهم وسجاياهم الخلقية والعقلية، وأوضح أيضاً أن استقرار الطبائع والأخلاق والسجايا على نمط معين يؤدي إلى نتائج اقتصادية ومادية وتعليمية.

(جـ) تأثير العوامل الجغرافية في أنماط سلوك الإنسان الاقتصادي وفي نشاط المجتمعات البشرية وثروتها.

(د) استخدم علم المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة بالمشاهدات والاستنباط مدعماً نظرياته بالفروض العلمية المستمدة من الواقع وهذا ما يميز فكره عن الفكر الاقتصادي الغربي وتعمق في شرح التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بحثاً عن العلة المنشودة، كما كان لتجاربه وحياته العلمية والعملية

وتدينه دور كبير في صياغة نظراته الاقتصادية التي ارتبطت بالعقيدة الإسلامية والتي ساعدته في معرفة الأسباب والمسببات ويقرر ابن خلدون ذلك في قوله (اعلم أن الحوادث في عالم الكائنات . . إلى قوله حتى تنتهي إلى مسبب الأسباب وموجدها وخالقها لا إله إلا هو سبحانه)[١٣] ويتضح ذلك أيضاً في استرشاده بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية وسيرة الصحابة رضوان الله عليهم في إثبات أفكاره المختلفة.

هذا وقد نبه العديد من الاقتصاديين إلى النظرة الشمولية التي يوليها ابن خلدون لكل النشاطات الاجتماعية المتكاملة من اقتصاد وسياسة[١٤] ويقول بعض الباحثين المعاصرين: «إن واقع الفكر الإسلامي والفلسفة العقلانية الرشيدة كانا يغذيان الفكر الخلدوني، كذلك قدرة ابن خلدون على التركيب والتكامل بين مختلف العلوم الإنسانية.

ولغيرته على دينه يقول: «وأنا ماض على سبيل من الصرامة وقوة الشكيمة وتحري العدل وخلاص الحقوق والتنكب عن خطة الباطل متى دعيت إليها» ويؤكد ذلك ما وصفه به معاصروه فيقول ابن تغري بردي: «لقد كان ابن خلدون صارماً للغاية فقد أنكر تدخل الشخصيات الممتازة ورفض الرشوة ولهذا السبب شهروا به عند السلطان ولهذا عزله»[١٥].

كما وصفه المقريزي بأنه: «علامة وفقيه، علم الكثير من الطلاب والتلاميذ الذين يكنون له علمه» كما وصف بعض الكتاب المحدثين المنهج العلمي لابن خلدون بالنزعة الواقعية والمعالجة العلمية للمشكلات وغياب النزعة العنصرية ويقول فيه فانسان: «ألا يدعونا ابن خلدون في مقدمته للاعتراف بأن الحقيقة لا تقاوم»[١٦].

❊ ❊ ❊

المبحث الثاني
التحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون

مقدمـــة :

شغلت ظاهرة القيمة أو الأسعار أفكار الفلاسفة والمفكرين منذ قديم الزمان، ففي عصر الدولة اليونانية القديمة تحدث أرسطو[١٧] عن العوامل المحددة لقيم الأشياء أو قدرتها على التبادل مع غيرها، كما أولى فلاسفة ومفكروا العصور الوسطى في أوروبا (القرن الخامس وحتى الخامس عشر الميلادي) اهتمامهم لتحديد نفس العوامل.

ولكن هذه الدراسات والآراء لم تأخذ شكل الدراسة المستقلة والتي تصل إلى حد الصياغة النظرية إلا في نهاية القرن الثامن عشر حيث صاغ (آدم سميث) في عام ١١٦٧هـ - ١٧٧٦م في رسالته ثروة الأمم قضية السعر صياغة نظرية لاحظ فيها أن هناك كثيراً من السلع الضرورية كالخبز لها قيمة تبادلية منخفضة في حين تكون هذه القيمة مرتفعة بالنسبة للسلع الكمالية، وبين سميث أن لكل سلعة قيمتين[١٨]، الأولى قيمة استعمالية والأخرى قيمة تبادلية أي سعر السلعة في السوق.

هذا وقد فرق (سميث) بين المجتمعات في عملية تحديد الأسعار، فبين أن المجتمعات البدائية (التي يكون العمل فيها هو الوسيلة الأساسية للحصول على السلع) تتحدد قيمها بما بذل في انتاجها من جهد، .أما في المجتمعات المتقدمة فيتم تحديد الأسعار وفق مساهمة جميع عناصر الإنتاج أي بتكاليف الإنتاج[١٩].

أما «ريكاردو» فقد أيد برأيه في القيمة نظرية العمل التي تحدد قيمة السلعة تبعاً لكمية خدمة العمل التي استخدمت في انتاجها وإن كانت هذه النظرية قد أهملت بقية عناصر الإنتاج الأخرى، بالإضافة إلى إهمال جانب الطلب وأثره في تحديد القيمة وعدم امكانية تفسير قيمة السلعة من وقت لآخر[٢٠].

أما نظرية نفقة الإنتاج فقد حددت قيمة السلعة بنفقات انتاجها ويعاب عليها اغفال جانب الطلب مع عدم امكان تفسير ارتفاع قيمة السلع النادرة، وقد تم تعديل هذه النظرية حيث حددت بنفقات انتاج السلع وقت بيعها وليس في الماضي ولكنها لم تتمكن أيضاً من تفسير أسباب ارتفاع قيمة كثير من السلع النادرة والثروات الطبيعية التي لا تحدد قيمتها بنفقات انتاجها.

وجاء (مارشال) بنظريته الحديثة للقيمة التي تحدد قيمة السلعة من خلال قوى العرض والطلب حيث يمثل العرض نفقة الإنتاج ويمثل الطلب منفعة المستهلك ومن ثم يتحدد سعر التوازن[٢١].

ويتحدد الثمن[٢٢] في النظام الرأسمالي بقوى السوق في حين يتحدد في النظام الرأسمالي الموجه بفرض سعر إجباري في السوق أو من خلال التأثير على الثمن النهائي طبقاً للأهداف المنشودة ويطلق على هذا السعر (السعر الإداري) لأنه ليس بفعل قوى السوق، وهكذا تتعدد صور التدخل الحكومي في الأسواق كالتسعير الجبري والضرائب السلعية، أما في النظام الاشتراكي فيتحدد الثمن بقرارات من الدولة (ويسمى بالنظام التدخلي) الذي ما زالت تعتبر فيه مشكلة الثمن من الموضوعات المعقدة[٢٣].

وخلافاً لما ذكر من أن بعض النظريات تنسب القيمة للعمل فإن الفكر الإسلامي ينسب إلى العمل البشري جزءاً من القيمة التبادلية (السوقية) فقط ذلك الجزء الذي يتناسب مع الجهد المبذول في العملية الإنتاجية ولا ينسب إليه أصل القيمة[٢٤]، وقد اهتم الفقهاء الأوائل بقضية تحديد القيمة، فيرى ابن تيمية أن تحديد القيمة يتم تبعاً لمجموعة من العوامل منها ظروف العرض والطلب والتعامل بالنقد الفوري أو بالأجل ونوع العملة (تبعاً لاختلاف قدرتها الشرائية) وعلى عوامل أخرى دينية واجتماعية كالخلق والعادة ومدى الثقة في التعامل والرغبة في المثوبة من الله[٢٥].

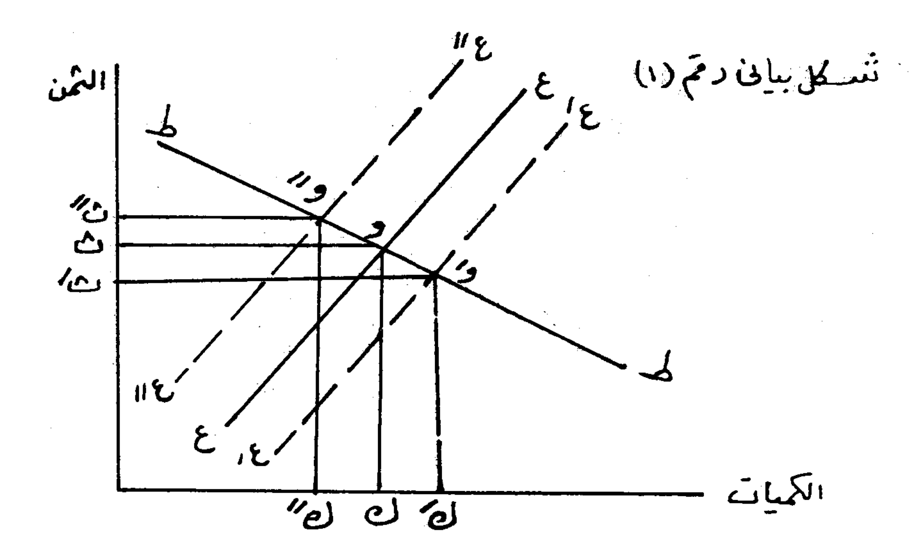
ويدور هذا المبحث حول قضية تحديد الأسعار في الفقه الإسلامي مع التركيز على صاحب المقدمة (ابن خلدون). والمعروف أن تغير ظروف الطلب أو العرض بالزيادة أو النقص سوف يؤثر على الثمن التوازني في السوق، ويمكننا دراسة الحالات المتعددة من التغير سواء في العرض أو الطلب وأسبابها والآثار المترتبة من خلال تحليل فكر ابن خلدون الاقتصادي، وسوف تتم الدراسة على النحو التالي :

أولاً : أثر تغير الكميات المعروضة (زيادة أو نقصاناً) مع ثبات الطلب.
ثانياً : اثر تغير الكميات المطلوبة (زيادة أو نقصاناً) مع ثبات العرض.
ثالثاً : أثر تغير الكميات المطلوبة والمعروضة معاً. .

أولاً : أثر تغير الكميات المعروضة مع ثبات الطلب :

يتحدد ثمن السوق في ظل سريان المنافسة الكاملة عند تعادل التكلفة الحدية والإيراد الحدي بالنسبة للمنتجين، وهذا يعني توسع المنتجين في زمن قصير عندما ترتفع الأثمان والعكس صحيح، أما في المدة الطويلة فسيكون الوضع مختلفاً لأن استمرار زيادة الثمن لفترة طويلة سيدفع بمنتجين جدد إلى دخول ميدان الإنتاج أو قد يغير بعضهم عناصر الإنتاج أو من حجم المشروع.

إن انخفاض الأثمان إلى مستوى أدنى لا يشجع على الإنتاج لأنه لا يغطي التكاليف المتغيرة ويعرض المنتجين لمخاطر كبيرة، وقد يلجأ بعضهم إلى تخزين السلعة لحين تحسن السعر الذي يسمى (سعر الاحتفاظ)، ومن الناحية العملية فإن هذا التصرف تحكمه مجموعة من العوامل يصعب على المنتجين رؤيتها وضمانها ومن بين هذه العوامل إمكانية التخزين والمعرفة الجيدة لاتجاهات الأسعار المستقبلية واتجاهات التكاليف والأعباء المالية المترتبة على ذلك ومدى حاجة المنتجين للنقود وجميع هذه العوامل تدفع بهم إلى التخلص من السلع التي في حوزتهم مهما كانت التضحيات.



أ) انخفاض الكميات المعروضة مع ثبات الطلب :

من الشكل البياني السابق رقم (١) يتبين أن الثمن التوازني عند النقطة (و)، أما إذا انتقل منحنى العرض إلى عً عً (أي انخفاض الكميات المعروضة) فإن نقطة التوازن للثمن الجديد ستصبح (وً) وعندها نجد أن الثمن قد ارتفع إلى (ثً) والكميات المعروضة انخفضت من (ك) إلى (كً) في حين ظل منحنى الطلب ثابتاً على ما هو عليه دون تغير، وترتب على هذا الوضع الجديد انخفاض الكميات المطلوبة نتيجة الزيادة في الأسعار الناجمة عن نقص في الكميات المعروضة وفيما يلي تحليلاً للأسباب وراء انخفاض العرض وما يترتب على ذلك كما يراها ابن خلدون :

١ - الاحتكار من جانب المنتجين والبائعين :

- طالب ابن خلدون بحرية التجارة[٢٦] وندد بالاحتكار وناقش ذلك في فصل الاحتكار في مقدمته ويقول: «ومما اشتهر به عند ذوي البصر والتجربة في الأمصار أن احتكار الزرع لتحين أوقات الغلاء مشؤوم وأنه يعود على فائدته بالتلف والخسران وسببه والله أعلم أن الناس لحاجتهم إلى الأقوات مضطرون إلى ما يبذلون فيها من المال اضطراراً فتبقى النفوس متعلقة به وفي تعلق النفوس بما لها سر كبير في وباله على

من يأخذه مجاناً ولعله الذي اعتبره الشارع في أخذ أموال الناس بالباطل وهذا وإن لم يكن مجاناً فالنفوس متعلقة به لإعطائه ضرورة من غير سعة في العذر فهو كالمكروه وما عدا الأقوات والمأكولات من المبيعات لا اضطرار للناس إليها وإنما يبعثهم عليها التفنن في الشهوات فلا يبذلون أموالهم فيها إلا باختيار وحرص ولا يبقى لهم تعلق بما أعطوه فلهذا يكون من عرف بالاحتكار تجتمع القوى النفسانية على متابعته لما يأخذه من أموالهم فيفسد ربحه[٢٧].

- ناقش ابن خلدون مصادر الحصول على الربح التجاري من تخزين السلعة كضرورة من ضرورات نقلها من بلد إلى آخر حيث يحتاجها أفراد الدولة الأخيرة كما بين مصدراً آخر للحصول على الربح من جراء تخزين السلع حتى تتحسن الأسعار في السوق (أي أن التخزين هنا ليس بقصد حبس السلعة عن البيع للأفراد) ولكن إذا كان الهدف رفع أسعار السلع في أسواق المسلمين فيسمى هذا احتكاراً ولا سيما إذا كان هذا الاحتكار واقعاً على ضرورات المسلمين كالأقوات.

- يرى ابن خلدون أن على ولي الأمر أن يضرب على يد المحتكر ويعزره بما يرى وأن يبيع عليه ما احتكر بالسعر المناسب، أي منع الاحتكار وضمان التعامل في السلع بالأسعار التي لا تجحف بالطرفين، ولا يجوز للدولة التدخل في الأسعار بالرفع أو الخفض إذا كان ذلك دون تدبير أو اتفاق.

- ويعاقب الإسلام المحتكر بألوان عديدة من العقاب، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (من دخل في شيء من أسعار المسلمين ليغليه عليهم، كان حقاً على الله أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة)[٢٨].

- ويحذرنا الرسول صلوات الله وسلامه عليه من مخاطر الاحتكار فيقول: (لا يحتكر إلا خاطىء)[٢٩] ويقول أيضاً: (من احتكر على حكره يريد أن يغلي بها على المسلمين فهو خاطىء)[٣٠].

وفي هذا الصدد يرى «آدم سميث» ضرورة رفض أي احتكار سواء كان ذلك من

جانب رأس المال أو من جانب العمل كتشكيل نقابات عمالية، كما بين أن من الواجبات الأساسية للدولة في المجال الاقتصادي القضاء على كافة العوائق التي توضع في طريق المنافسة التامة وذلك لأن السوق وحدها هي التي تضمن الحرية وتقدم أكبر كمية ممكنة من الإنتاج بأقل سعر ممكن[٣١].

١ - تدخل السلطات العامة:

ناقش فقهاء المسلمين الحالات التي تتدخل فيها الدولة للتسعير، يقول ابن القيم (للسلطان أن يسعر الذي تعلق به حق ضرر العامة) ويشمل هذا المصطلح كل الأضرار الاقتصادية والاجتماعية، وأوضح ابن خلدون أن تدخل السلطان في التجارة يؤدي إلى بيع التجار سلعهم على كساد من الأسواق بأبخس الأثمان مما يذهب برأسمالهم فيقعدون عن السوق (يمتنعون عن الإنتاج وعرض سلعهم بالأسواق) ويدخل على الرعايا العنت والمضايقة وفساد الأرباح إلى جانب المزيد من الآثار السلبية المتمثلة في الآتي:

أ) انعدام الحافز لدى المنتجين نتيجة انعدام آمالهم عن السعي، ونقص الجباية نتيجة تقلص أنشطة التجار والبائعين.

ب) التعرض لأهل العمران واختلال الدولة بفسادهم ونقص العمارة وفساد أحوال الرعية واختلال أحوالهم.

- يقول ابن خلدون في أحد الفصول: «إن التجارة من السلطان مضرة بالرعايا مفسدة للجباية» (اعلم أن الدولة إذا ضاقت جبايتها بما قدمناه من الترف وكثرة العوائد والنفقات وقصر الحاصل من جبايتها على حاجاتها ونفقاتها واحتاجت إلى مزيد من المال والجباية، فتارة توضع المكوس على بياعات الرعايا وأسواقهم وتارة بالزيادة في ألقاب المكوس إن كان قد استحدث من قبل، وتارة بمقاسمة العمال والجباه وامتكاك عظامهم لما يرون أنهم قد حصلوا على شيء طائل من أموال الجباية لا يظهره الحسبان،

وتـارة باستحـداث التجـارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع يسارة أموالهم.

- يقول أيضاً (ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك «الحيوان والبضائع . . . إلخ» إذا تعرض له غضا أو بأيسر ثمن إذ لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه)(٣٢).

- يقول: (إن الدولة حينما تبيع تحدد ثمناً لمنتجاتها يغطي القيمة أو أزيد) وهذا الثمن الذي تحدده الدولة إنما يتم تحديده بصرف النظر عن حالة السوق. أي أن هذا الثمن يغطي نفقة الإنتاج ويحقق المزيد من الأرباح.

- عنـدمـا يبيع السلطان سلعة في الأسواق فإنه يفرض نفسه فرضاً على التجار ليشتروا ما لديه من سلع بما حدده من أثمان وتبقى السلع لديهم مخزوناً معطلاً فيتعطل نشاطهم مما يفقدهم رؤوس أموالهم نتيجة الخسارة.

- أوضح ابن خلدون(٣٣) أنه بوقوف الدولة بجانب الأفراد في النشاط الاقتصادي وتشجيعهم تزداد أرباحهم وتزداد أيضاً أنواع الجبايات التي تحتاجها الدولة.

ويوضـح (آدم سـميث) أهمية ترك الحرية التامة لقوى السوق إذ يرى أنه يترتب على ذلك تحقيق المصلحة الذاتية ووجود المنافسـة التي تؤدي إلى أن يكون الإنتاج مطابقاً لما يرغب المستهلكون في شرائه كما تؤدي أيضاً إلى حصول عناصر الإنتاج على ذلك القدر من الدخل الذي يكافئها بحق على ما بذلت من جهد في العملية الإنتاجية(٣٤).

كمـا يبيـن (آدم سميث) في تحليله لسعر السوق وجود علاقة بين هذا السعر (الذي يتحدد من خلال العرض والطلب) والسعر الطبيعي للسلعة (الذي يتحدد من خلال ما يتم دفعه لعناصر الإنتاج مقابل مساهمتها في انتاجها) لقد وجد أنه في المدى القصير يمكن أن يبتعد السعران استناداً إلى ظروف الطلب والعرض، بينما في المدى الطويل وفي حالة ترك قوى السوق تعمل وتنظم نفسها بنفسها يتجه سعر السوق نحو السعر

الحقيقي الذي يمثل القيمة الحقيقية للسلع، أما في حالة التدخل الخارجي في شؤون السوق فإن ذلك يؤدي إلى عرقلة القوانين الاقتصادية التي تعمل على توازن السوق والتي ينجم عنها ابتعاد سعر السوق عن القيمة الحقيقية للسلع وقد أوضح سميث كذلك أن التدخل في قوانين السوق يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية وتشويه توزيع الدخل القومي على طبقات المجتمع (أصحاب عناصر الإنتاج) في حين يؤدي التطابق بين السعرين إلى توازن اقتصادي عام بين الطلب والعرض وبين الإنتاج وتوزيعه على طبقات المجتمعات المختلفة[٣٥].

وبالنسبة لكسب المال عن طريق الجاه والولاية والحكم فإنه يكره في حق الوالي التجارة بشكل عام لما روى الديلمي والحاكم من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (ما عدل والٍ اتجر في رعيته أبداً) وذلك لأن القاضي أو الوالي إذا عرف ذلك منه فإنه قد يحابي وإذا كان كذلك أثر في عدالته ونزاهته)[٣٦].

ب) زيادة الكمية المعروضة والآثار المترتبة على ذلك:

لزيادة الكميات المعروضة تأثير على الأسعار وعلى سلوك وأنماط المستهلكين، فيوضح الشكل البياني السابق رقم (١) انتقال منحنى العرض من (ع ع) إلى (عَ عَ) والذي تقاطع مع منحنى الطلب في نقطة (وَ) وعندها تحددت الكمية المطلوبة (كَ) والثمن (ثَ). أي أن الثمن قد انخفض نتيجة زيادة الكميات المعروضة من السلع مما دفع المستهلكين إلى زيادة الكميات المطلوبة بالمسافة (ك كَ).

١ - زيادة الإنتاج عن الطلب (فائض العرض):

يقول ابن خلدون: (إذ كل أحد لا يهمل قوت نفسه ولا قوت منزله لشهره أو لسنته وكل متخذ لقوته تفضل عنه وعن أهل بيته فضلة كبيرة تسد خلة كثيرين من أهل ذلك المصر فتفضل الأقوات عن أهل المصر من غير شك، فترخص أسعارها في الغالب إلا ما يصيبها في بعض السنين من الآفات السماوية)[٣٧] وبتحليل هذا الرأي نخلص إلى:

* اهتمام أفراد المجتمع بانتاج السلع الضرورية مثل الأقوات من الحنطة وما في معناها وضرورة العمل والسعي في الأرض، والإنتاج بما يكفي حاجات الفرد وأسرته وأفراد المجتمع واستمرارية الإنتاج لضمان توفير حاجاتهم المستقبلية بأرخص الأسعار.

* شمولية تحليل ابن خلدون للظواهر الاقتصادية باستخدام المتغيرات الكمية والوصفية، حيث بين أثر العوامل الجوية والآفات الزراعية على حجم انتاج الحاصلات الزراعية.

* ناقش ابن خلدون أهمية تعاون الأفراد في العملية الانتاجية ولا سيما السلع الضرورية فيقول: (يستحيل أن تفي بذلك كله أو ببعضه قدرة الواحد، فلا بد من اجتماع القدرة الكثيرة من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم، فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم باضعاف)[٣٨].

٢ ـ أثر التخصص وتقسيم العمل على الإنتاج والمعروض:

يقول ابن خلدون إن الواحد من البشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه وانهم متعاونون جميعاً في عمرانهم على ذلك والحاجة التي تحصل بتعاون طائفة منهم تشتد ضرورة لأكثر من عددهم أضعافاً[٣٩]. . فالقوت من الحنطة مثلاً لا يستقل الواحد بتحصيل حصته منه وإذا انتدب لتحصيله الستة أو العشرة من حداد ونجار للآلات وقائم على البقر واثارة الأرض وحصاد السنبل وسائر مؤن الفلح وتوزعوا على تلك الأعمال أو اجتمعوا وحصل بعملهم ذلك مقدار من القوت فإنه حينئذ قوت لأضعافهم مرات[٤٠].

ـ (ومن كان على الفطرة كان أسهل بقبول الملكات وأحسن استعداداً لحصولها فإذا تلونت النفس بالملكة الأخرى وخرجت عن الفطرة ضعف فيها الاستعداد باللون الحاصل من هذه الملكة فكان قبولها للملكة أضعف وهذا بين ويشهد له الوجود، فقل أن تجد صاحب صناعة يحكمها ثم يحكم من بعدها أخرى ويكون فيهما معاً على رتبة واحدة من الإجادة، حتى إن أهل العلم الذين ملكتهم فكرية فهم بهذه المثابة، ومن

حصل منهم على ملكه علم من العلوم وأجادها في الغاية، فقل أن يجيد ملكه علم آخر)[٤١].

(وبقدر ما تزيد عوائد الحضارة وتستدعي أحوال الترف تحدث صنائع لذلك النوع فتوجد بذلك المصر دون غيره) وبتحليل الفقرات السابقة نخلص إلى ما يلي:

- تفوق ابن خلدون على آدم سميث في تحليله لتقسيم العمل الذي تميز بالشمولية والحركية حيث ربط بين التخصص وتقسيم العمل من ناحية والانتاج من ناحية أخرى وانتقل إلى تحليل البعد الاجتماعي موضحاً أن تقسيم العمل ضرورة اجتماعية حتمتها وأوجدتها الطبيعة البشرية الاجتماعية التي فطر عليها البشر وأرجع ذلك إلى أهمية التعاون كإطار تنظيمي ضروري لتقدم العمران.

- اعتقد (أرسطو) أن اختلاف المواهب البشرية الفطرية سبب لتقسيم العمل. فكل فرد مهيأ لعمل معين أو لحرفة معينة (بطبيعته) ولا يصح أن يزاول غيرها وهي مسألة أخلاقية. بينما ركز ابن خلدون على المواهب المكتسبة للأفراد ورأى أن الإنسان إذا تكونت له ملكة في ناحية معينة فقل أن يجيد بعدها أو معها ملكة أخرى، ويفهم من كلامه ان اكتساب المواهب أو الملكات يتم عن طريق التعليم[٤٢].

- تحدث ابن خلدون عن التخصص الدولي على أساس ما يتوفر للدولة من خبرات فنية وتكنولوجية في الصناعة ناتجة عن زيادة العمران والتقدم الاقتصادي، وبين أن رسوخ الصناعات في البلدان يرتبط بالحضارة التي تعيشها، إذ إن الدول ذات الحضارات العريقة توجد فيها الصناعات المتعددة التي تنشأ من خلال أحوال الترف.

- ومن خلال تقسيم العمل يمكن تحقيق الاكتفاء من السلع الضرورية وتحقيق المزيد من الرفاهية والغنى (زيادة الدخول) التي يترتب عليها زيادة طلب الأفراد على الحاجات الكمالية مثل شراء سيارة أ ومنزل أو استخدام الخدم بحيث تعتبر الكماليات ضروريات. كما بين أن هذه السلع الجديدة والخدمات تستوجب قيام صناعات جديدة تعتمد على عناصر الإنتاج ولا سيما العمال المهرة بما يؤدي إلى زيادة الطلب

عليهم وتحسن أحوالهم ودخولهم مع زيادة فرص العمل نتيجة العمران المستمر وزيادة حصيلة الدولة من الجبايات.

- يؤدي التخصص إلى تصدير الفائض من الانتاج للبلدان الأخرى وزيادة موارد الـدولـة وبذلك تستمر في زيادة نشاطها الاقتصادي وتحقيق التشغيل الكامل لكل عناصر الإنتاج.

- ينتقـل ابن خلدون إلى تحليل آثـار التخصص وتقسيم العمل بالنسبة لأبناء الصناعة الواحدة فيقول (القريحة مثل الضرع تزيد بالامتراء وتجف بالترك والإهمال) (إن من يجيد ملكـة قل أن يجيد ملكـة أخرى) وترتبط هذه العادات والمهارات في التخصص، وهذا ما يكون في المجتمعات الحضرية، كما بين ابن خلدون إمكانية انتقـال الفـرد من عمل معين إلى عمل آخر جديد يتطلب بعض الخبرات العملية والنـظرية، وفي هذا الصـدد اهتم ابن خلدون بالتـطبيقات العملية حيث اشترط للمصانع الراقية خلفية علمية كبيرة ومواكبة للمعارف النظرية والخبرات والتجارب والممارسات التطبيقية[٤٣].

- وجـد أن الصنـائـع تؤثر في شخصية العامل تأثيراً خلقياً وعلمياً وعقلياً أثناء ممارستهـا ولها دور كبير في تكوين الشخصية التي تختلف من صناعة لأخرى[٤٤] ولم يكتف بذلك بل ناقش بعض الأمور المهمة التي تساعد الفرد في عملية بناء العقل وتطور السلوك ومن هذه الأمور مدى تقدير أفراد المجتمع لهذه المهمة ومنزلة ممارسيها بالنسبة للآخرين والوضع الاقتصادي والاجتماعي ومدى رضا العاملين أنفسهم عن مهنتهم.

- أشار ابن خلدون إلى أهمية الجانب الفكري أو النظري في صنائع عديدة وإلى أن هذا الجانب جزء لا يتجزأ من تعريفه للصناعة عند وصفها، وفرق بين الأعمال الحرفية التي تعتمد على الناحية الجسمية والأعمال التي تحتاج إلى علم ومهارة كالطب والسياسة وصناعة الأساطيل في الدولة الإسلامية في عصورها الوسطى والتى استندت

إلى خبرات عملية وعلمية كبيرة وإلى اتساع الآفاق للاستعارة الثقافية في هذا المجال من فنيين[٤٥].

٣ - تأثير نفقات النقل على الكميات المعروضة:

أوضح ابن خلدون أن طرق الحصول على الربح تكمن في اختزان السلعة حتى يتحين بها حوالة السوق من الرخص إلى الغلاء، أو عن طريق نقل السلع إلى بلد آخر تنفق فيه تلك السلع أكثر من البلد الذي اشتريت منه فيعظم ربح التاجر، وبذلك يقر بأن عملية التبادل التجاري المحلي والدولي تتم إذا كان هناك ميزة ستتحقق، أي أنه يشير إلى نظريات التجارة الخارجية السائدة عند التقليديين والمحدثين[٤٦]، فالنظرية الأولى ناقشت المزايا المطلقة والنسبية بين الدول وكان من أهم روادها (آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت ميل) الذين أوضحوا أن قيام التجارة الخارجية بين الدول تتم في حالة ما إذا تحققت المكاسب والمنافع لكافة الدول الأطراف طبقاً لما تتمتع به كل دولة من ميزة في النفقات بالإضافة إلى ضرورة تقسيم العمل الدولي وتخصص الدول في مختلف وجوه النشاط الاقتصادي.

هذا وقد أغفل أصحاب النظرية التقليدية في التجارة الخارجية العديد من المتغيرات الضرورية كعنصر نفقات النقل وركزوا على جانب العرض دون الاهتمام بجانب الطلب، إلا أن (جون ستيوارت ميل) قد بين أن من شأن نفقات النقل أن تحد من تقسيم العمل الدولي، إذ كان في الإمكان الحصول على السلع من الخارج بأثمان أقل ولكن ليس من القلة بحيث تكفي لتعويض ما يتعين أن تتحمله السلع المستوردة من نفقات للنقل[٤٧].

ومن ناحية أخرى فإن تحليل نظرية التجارة الخارجية على أساس معدلات التبادل في شكل وحدات مادية للمنتجات ولعوامل الإنتاج، هو تحليل محدود حيث إن المبادلات التجارية بين الدول لا تتم على أساس المقايضة بل على أساس النقود (أي على أساس الأثمان) وهكذا لا يتمشى هذا التحليل مع نظرية الثمن.

أمـا النظرية الحديثة للتجارة الخارجية فقد اهتمت بتطبيق نظرية الثمن وتحليل التوازن المستخدم في نظرية العرض والطلب لبيان القوى التي تتفاعل من أجل تحديد ثمن السلعة والكميات المنتجة منها وأرجعت قيام التجارة الدولية إلى مدى وفرة عناصر الإنتاج المختلفة في كل دولة.

وفي فصـل بعنوان (نقل التاجر للسلع) ناقش ابن خلدون أثر نفقات النقل في عملية التبادل الداخلي والخارجي (أي في الكميات المعروضة والمطلوبة من السلع) وخلص إلى مجموعة من النتائج التي نوجزها فيما يلي :

- رأى ابن خلدون ضرورة أن تكـون السلع المستوردة والمنقولة من (الوسط في الصنف) وليست من السلع الغالية الثمن التي تخص أهل الثروة وحاشية الدولة فإنهم لا يمثلون إلا نسبة ضئيلة من حجم الطلب الكلي ويشير ابن خلدون إلى ضرورة استـيراد السلع المهمـة التي يحتاجها عامة الناس فيقول (إنما يكون الناس أسوة في الحاجة إلى الوسط من كل صنف) .

- ربط ابن خلدون بين الربح المتحقق والأخطار التي تتعرض لها التجارة الخارجية فيقول: (نقل السلع من البلد البعيد المسافة أو في شدة الخطر من الطرقات يكون أكثـر فائـدة للتجار وأعظم أرباحاً واكفل بحوالة الأسواق) كما يربط بين الكميات المعـروضة من السلع الواردة في الأسواق ومخاطر الطريق ونفقات النقل، ويبين أن نقص المعروض منها يرجع إلى طول المسافة والمتاعب فيقول: (السلعة المنقولة حينئذ تكون قليلة معوزه لبعد مكانها أو شدة الضرر في طريقها فيقل حاملوها ويعز وجودها. وإذا قلت وعزت غلت أثمانها وأما إذا كان البلد قريب المسافة والطريق سابل بالأمن فإنه حينئذ يكثر ناقلوها فتكثر وترخص أثمانها).

يقول ابن خلدون (إن التجار الذين ينقلون السلع من السودان أكثرهم أموالاً لبعد طريقهم ومشقته واعتراض المفازة الصعبة المخطرة بالخوف والعطش لا يوجد فيها الماء إلا في أماكن معلومة يهتدي إليها أدلاء الركبان فلا يرتكب خطر هذا الطريق

وبعـده إلا الأقل من الناس فنجد سلع بلاد السودان قليلة لدينا) وبالنسبة للسلع الواردة من شمال أفريقيا إلى المشرق فإن تجارها يحصلون على أرباح كبيرة.

ـ قارن ابن خلدون بين حجم الربح المتحصل من التجارة الخارجية ونظيره من التجـارة الداخلية وبين أن الأولى تحقق أرباحاً عالية بالنسبة للثانية ويقول في هذا الصدد: (وأما المترددون في أفق واحد ما بين أمصاره وبلدانه ففائدتهم قليلة وأرباحهم تافهـة لكثـرة السلع وكثـرة ناقليهـا) وبذلك بين لنا الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية وشجع قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، ويستنتج من موقفه هذا أيضاً اختلاف النفقات النسبية في الإنتاج بين الدول المختلفة وأثر العوامل البيئية والجغرافية في الإنتاج والتبادل حيث إن هذه العوامل تساعد على انتاج سلع معينة تختلف من دولة لأخرى فالسودان مثلاً تشتهر بسلع معينة لا تنتج في شمال أفريقيا.

ـ وبالرغم من التطور الهائل في مجال الاتصال ووسائل المواصلات إلا أن عنصر نفقات النقل ما زال يمثل نسبة لا يستهان بها وإن كانت المخاطر أقل حالياً من ذي قبل وقد قدرت بعض الدراسات التي أجريت على نفقات النقل أنها تتراوح ما بين ٥٪ إلى ١٥٪ من قيمة السلع التي يتم التعامل بها في التجارة الخارجية .

ـ من الـدراسـة والتحليل لنظريات التجارة الخارجية والعوامل المحددة لحجم واتجاه هذا النوع من التجارة نجد أن ابن خلدون سبق أصحاب النظريات التقليدية والحديثة وكان له الفضل في التنبيه إلى أثر نفقات النقل في حجم التبادل التجاري، وإلى المزايا المتحققة من وراء التجارة الخارجية للدول الأطراف، كما نبهنا ابن خلدون إلى أن التجـارة الخـارجية للمسلمين لعبت دوراً كبيراً في انتشار الإسلام في أنحاء متعددة من العالم. أما رواد النظريات الحديثة فقد أغفلوا تأثير نفقات النقل في التجارة الدولية وإن كان (فاينر)[٤٨] يدافع عن هذا القصور بأن اغفال ذلك العنصر المهم أمر متبع في عرض نظرية التجارة في السوق الواحدة، أي في الاقتصاد المغلق ولا يبدو هذا السلوك أمر يمكن السماح به في حالة التجارة الداخلية كذلك لا يمكن قبوله في حالة التجارة الخارجية . .

٤ - تأثير المكوس والمغارم على الكميات المعروضة من السلع :

ربط ابن خلدون بين حجم المكوس والمغارم ومراحل التطور الاقتصادي وبين أن الـدولـة المتمسكـة بالـدين الإسلامي لا تحصل إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخـراج والجزية بحيث لا يمكن المغالاة في تحصيلها بل تقتضي المسامحة والمكارمة وخفض الجناح والتجافي عن أموال الناس والغفلة عن تحصيل ذلك إلا في النادر. وإن كان كثير من الفقهاء يجيزون للإمام فرض ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال الناس وتقتضيه شؤون الدفاع عن البلاد إذا لم تكف الموارد الثابتة لذلك، وعلى هذا الأساس فرضت في عهود الخلافة الإسلامية المكوس على الواردات وعلى التجار الذين يمرون ببعض نقط المراقبة في البلاد الإسلامية وعلى السفن التي تمر بموانىء هذه البلاد وعلى الحوانيت ودور سك النقود وعلى نواح كثيرة[٤٩]. ويقول ابن خلدون :

- «إذا قلت الوزائع على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه فيكثر الاعتمار ويتزايد لحصول الاغتباط بقلة المغرم، وإذا كثر الاعتمار كثرت أعداد تلك الوظائف والوزائع فكثرت الجباية التي هي جملتها».

- تستمـر الزيادات في الجبايات نتيجة الترف وكثرة الحاجات والانفاق وبسبب ذلك تثقل المغارم على الرعايا وتهضمهم وتصير عادة مفروضة لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التعيين ولا من هو واضعها إنما ثبت على الرعايا في الاعتمار لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه وبين ثمرته وفائدته فتنقبض كثير من الأيدي عن الاعتمار جمله فتنقص جملة الجباية.

- وقد بين ابن خلدون أن من عوامل الانهيار الاقتصادي للدولة الزيادة المستمرة في الجبـاية لما تحتـاج إليه الحـامية من العطاء والسلطان من النفقة ثم يزيد الخراج والحاجات والتدرج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصـابتهـا عن جباية الأموال من الأعمال وتكثر أرزاق الجند وعطاؤهم فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدراً معلوماً على الأثمان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة

زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآموال ويؤذن ذلك باختلال العمران ويعود على الدولة، ولا يزال ذلك يتزايد إلى أن تضمحل.

- أورد لنا ابن خلدون أمثلة على ما تقدم فيقول : (وقد كان وقع منه بأمصار المشرق في أخريات الدولة العباسية والعبيدية كثير وفرضت المغارم حتى على الحجاج في الموسم وأسقط صلاح الدين الأيوبي تلك الرسوم جملة وأعاضها بآثار الخير، وكذلك وقع بالأندلس لعهد الطوائف حتى محا رسمه (يوسف بن تاشفين) أمير المرابطين وكذلك وقع بأمصار الجريد بأفريقية لهذا العهد حين استبد بها رؤساؤها.

- كما أورد لنا أيضاً نماذج وصوراً مستحدثة للجباية فيقول: (وتارة بمقاسمة العمال والجباه لما يرون التجار والفلاحين يحصلون على الفوائد والغلات مع أموالهم).

- بين ابن خلدون أن العدل في فرض المكوس سيؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي فيقول : (واعلم أن السلطان لا ينمي ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية، وإدرارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك، فبذلك تنبسط آمالهم وتنشرح صدورهم للأخذ حتى تثمير الأموال وتنميتها فتعظم منها جباية السلطان)[٥٠]. ويزداد اهتمام ابن خلدون بقواعد الجباية، ويعتمد في وضع قواعد تضمن سياسة الجباية على طاهر بن الحسين (١٦٦ - ٢١٣هـ) (٧٧٥ - ٨٢٢م) في وصيته لابنه عبدالله لما ولاه المأمون الرقة ومصر وما بينهما حيث قال له : (وانظر هذا الخراج الذي استقامت عليه الرعية وجعله الله للإسلام عزة ورفعة ولأهله توسعة ومنعة ولعدوه كبتاً وغيظاً، فوزعه بين أصحابه بالحق والعدل والتسوية والعموم ولا تدفعن شيئاً منه عن شريف لشرفه ولا عن غني لغناه ولا عن كاتب لك ولا أحد من خاصيتك ولا حاشيتك ولا تأخذ منه فوق الاحتمال له ولا تكلف أمراً فيه شطط واحمل الناس كلهم على أمر الحق»[٥١].

- هذا وقد فرق ابن خلدون بين حجم المكوس والمغارم في كل من المناطق الحضرية والبادية، حيث أوضح أن الأسعار في المناطق الكثيرة العمران أغلا بسبب زيادة المغارم السلطانية التي تفرض على الأسواق والبياعات بينما تكون حجم المكوس

والمغارم والفرائض قليلة أو معدومة في البادية نتيجة لتقلص حجم النشاط الاقتصادي فيها[٥٢].

- ولعل أهم مصدر للحصول على المزيد من الجبايات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ولا سيما قطاع التجارة، وفي هذا الشأن حذر ابن خلدون من أن مباشرة التجارة من قبل السلطان مضرة بالرعايا ومفسدة للجباية، حيث أنها تدخل على النفوس الغم والنكد في حالة إذا ما تعرض للسلطان غضا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه، ويحرم الإسلام استغلال النفوذ والسلطان للحصول على المال وحرم امتلاك ما يأتي عن هذا الطريق[٥٣].

ونعرض فيما يلي تحليلاً اقتصادياً للأفكار التي أوردها ابن خلدون بشأن أثر المكوس والمغارم وزيادة المغالاة في الجباية من خلال الشكل البياني التالي رقم (٢)وفيه يتم تحليل أثر ذلك على ثمن السلعة المفروضة عليها ومقدار ما يستهلك منها والإيراد المتحقق لخزانة الدولة بالإضافة إلى ما تحدثه من آثار في الإنتاج وإعادة توزيع الدخل القومي.

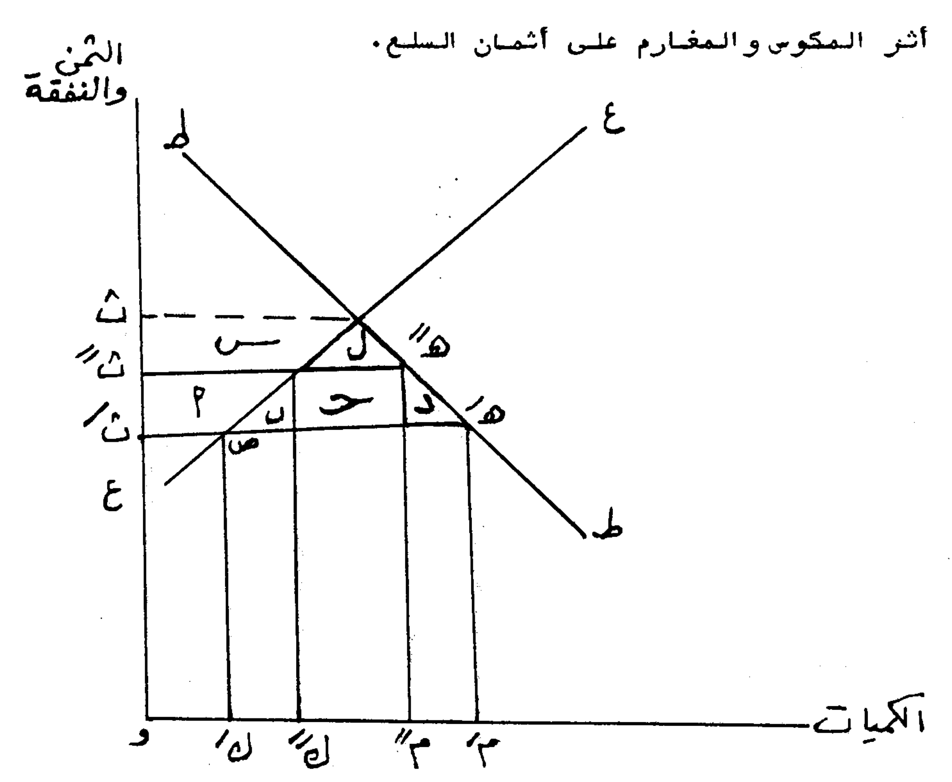
- يمثل المنحنى (ط ط) الطلب على السلعة المفروض عليها المكوس والمنحنى (ع ع) المعروض منها والنقطة (ث) تعبر عن ثمن السلعة، وعندما تفرض الدولة مكوساً بالمقدار (ثَ ثً) فإن هذا يعني ارتفاع ثمن السلعة ويترتب على ذلك انخفاض الكميات المطلوبة من (و مَ) إلى (و مً) ويؤدي ارتفاع الأثمان إلى نقص الكميات المستوردة من (كَ مَ) إلى (كً مً).

- قبل فرض الرسوم والمكوس كان الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلكين يقدر بالمساحة الواقعة في أسفل المنحنى الخاص بالطلب على يسار الخط الرأسي (هـ مَ)، أما نفقة الحصول على هذا القدر من الإشباع فتساوى (الكمية المستهلكة منها × ثمن السلعة) ويعبر عن ذلك بمساحة المستطيل (و ثَ هـ مَ)[٥٤] ويعني ذلك أن هؤلاء المستهلكين كانوا يحصلون على مقدار من فائض المستهلك بالنسبة إلى كافة السلع التي

كانوا يستهلكونها وذلك باستثناء السلعة الحدية عند النقطة (هـ) ويمثل هذا الفائض مساحة المثلث (د).

شكل بيـانـي رقـم (٢)

أثر المكوس والمغارم على أثمان السلع.



ـ وبعد فرض الرسوم يمثل المستطيل (و ثً هً مً) مقدار الإشباع الكلي الذي يحصل عليه المستهلكون والذي يقل عن الوضع السابق بمقدار مساحة شبه المنحرف (هَـ مَ مً هً)، أما نفقة الحصول على هذا القدر من الإشباع فقد أصبحت المساحة (و ثً هً مً) وأخيراً فقد أصبح مقدار فائض المستهلك الذي يحصل عليه المستهلكون مساحة المثلث (ل) وهي مساحة أقل من المساحة التي تمثل فائض المستهلك في الحالة الأولى (هً هَـ ثَ ثً) وبـذلـك يصاب المستهلكون بخسارة صافية نتيجة لفرض الرسوم والمكوس تتمثل في حصولهم على كمية أقل من السلعة ودفع ثمن في الوحدة أعلى مما كانت عليه الأثمان قبل فرض الرسوم والمكوس.

ـ وبـالنسبة للأثر على الإيراد المتحقق للدولة فقد بين ابن خلدون أن استمرار الزيادة في فرض المكوس على البياعات سيزيد من موارد الدولة في المرحلة الأولى ثم تتناقض في المراحل التالية نتيجة الأعباء والزيادات الكبيرة على السلع المعروضة في السوق مما يؤدي إلى انعدام الحافز لدى البائعين، أي انعدام آمالهم في السعي، كما يترتب على فرض أسعار للسلع من جانب السلطان لزيادة الأموال المتحصلة حسب ما يشاء وبيعها في وقتها لمن تحت يديه من الرعايا بما يفرضه من الثمن المغالي فيه يترتب على ذلك فساد واختلال أحوال الرعايا وإذا كان المستهلك قد خسر مساحة المستطيل (حـ) فإن الدولة قد حصلت عليه كإيرادات.

ـ أثر فرض المكوس على الإنتاج: من الشكل البياني السابق يتضح أن الزيادة في ثمن السلعة من (و ثَ) إلى (و ثً) قد مكن المنتجين من زيادة انتاجهم من (وكَ) إلى (و كً) كما مكنهم من تغطية نفقتهم الحدية المتزايدة كنتيجة لزيادة الإنتاج، وفي هذه الحالة تحمل المستهلكون خسارة تقدر بمساحة المثلث (ب) والتي نتجت عن تحملهم الزيادة بين مساحة المستطيل (أ كَ و ثَ) ومساحة شبه المنحرف (س كً كَ ص) ويمثل الفرق بين المساحتين الزيادة المدفوعة في أثمان عوامل الإنتاج الجديدة.

ـ من التحليل السابق يتبين لنا أن مساحة المثلثين (د ، ب) تمثلان حجم الخسارة التي يتحملهـا المستهلكـون نتيجـة زيادة الرسوم والمكوس، بالإضافة إلى ما يحققه المنتجـون من فائض اقتصـادي نتيجـة لهذا الموقف، ورغم ما تحقق فإن الزيادات المستمرة في الأثمان على المدى الطويل سيكون لها آثار عكسية تؤدي إلى الكساد وسوء استخدام موارد الدولة المتحصلة من الجبايات. مما يترتب عليه الشعور بالتبديد وإن ما تحصل عليه الدولة لا يعود بالنفع على الأفراد.

ـ وقـد عبر عن ذلـك ابن خلدون في قولـه: «إذا احتجز السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية وذويهم وقلت نفقـاتهم جملة وهم معـظم السـواد، ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج». ويستمر في قوله

إلى : «فإن كسدت الأسواق وقلت مصارفها فأجدر بها بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. وأيضاً فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية»[٥٥].

- ويستمر ابن خلدون في تحليله الاقتصادي الذي يتصف بتشابك العلاقات ويتميز بالحركية في بيان الآثار المترتبة على المغالاة في فرض المكوس والمغارم وتدخل الدولة في بعض أوجه النشاط الاقتصادي[٥٦] كما يستمر في تحليله فيقول:

أ) من مظاهر الظلم وإفساد العمران والدولة، التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأعلى الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع.

ب) ومن ثم يتأثر النشاط الاقتصادي حيث تجحف برؤوس الأموال[*] ولا يجد هؤلاء الناس إلا القعود عن الأسواق مما يؤدي إلى كسادها ويبطل معاش الرعايا وتنقص جباية السلطان أو تفسد.

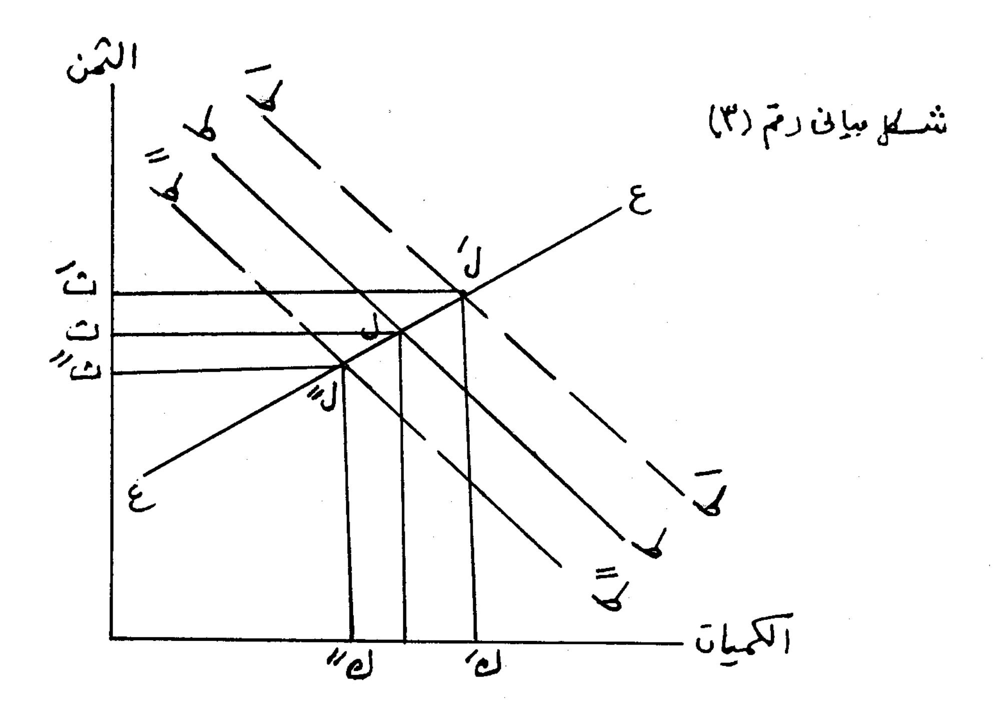
جـ) ثم يستمر الانهيار والتدهور إلى تلاشي الدولة ويفسد العمران ويتطرق هذا الخلل على التدريج.

د) وبين الآثار المترتبة على فساد (خراب) العمران فيقول: «الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم هو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه وذلك مؤذن بانقطاع النوع البشري وهي الحكمة العامة المراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال»[٥٧].

ثانياً : تغير الطلب على السلع مع ثبات العرض :

أ) زيادة الكميات المطلوبة مع ثبات العرض :

يتضح من الشكل البياني التالي انتقال منحنى الطلب (ط ط) إلى (طَ طَ) بالزيادة وكذلك زيادة الكميات من (ك) إلى (كَ) مما نتج عنه ارتفاع أسعار السلع من (ث) إلى (ثَ) .



هذا وقد ناقش ابن خلدون مجموعة الأسباب وراء زيادة الكميات المطلوبة وارتفاع الأسعار، والآثار المترتبة على ذلك:

ـ يقول ابن خلدون: «وأما الصنائع والأعمال أيضاً في الأمصار الموفورة العمران فسبب الغلاء فيها ثلاثة: الأول لمكان الترف في المصر بكثرة عمرانه والثاني اعتزاز أهل الأعمال بخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة أقواتها والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلى استعمال الصناع في مهنهم فيبذلون في ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمة أعمالهم مزاحمة ومنافسة في الاستئثار فيعتز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو أعمالهم وتكثر نفقات أهل المصر.

يقول «وأما سائر المرافق من الأدم والفواكه وما إليها فلا يستغرق اتخاذها أعمال أهل المصر أجمعين ولا الكثير منهم، ثم إن المصر إذا كان مستبحراً موفور العمران كثير حاجات الترف توفرت حينئذ الدواعي على طلب تلك المرافق والاستكثار منها كل بحسب حاله فيقصر الموجود (المعروض) منها عن الحاجات (الطلب) قصوراً بالغاً

ويكثر المستامون لها وهي قليلة في نفسها فيزدحم أهل الأغراض ويبذل أهل الرفه والترف أثمانها باسراف في الغلاء لحاجتهم إليها أكثر من غيرهم فيقع فيها الغلاء كما تراه» .

- أوضح ابن خلدون أن أسباب ارتفاع الأسعار في الأمصار الموفورة العمران يرجع إلى مكان الترف في المصر بكثرة عمرانه وكثرة المترفين وكثرة حاجاتهم وارتفاع أسعار السلع من قبل أهل الأعمال، كما تؤدي زيادة الطلب على السلع إلى مزيد من الارتفاع في الأسعار.

- ربط ابن خلدون مرحلة النمو الاقتصادي بحجم السكان فوصف البلدان القليلة السكان بعدم نمو العمران فيها أو تدنيه مما يؤدي إلى قلة العمل فيها ومن ثم قلة السلع الضرورية لانخفاض النشاط الإنتاجي، أما السلع الكمالية فليس هناك حاجة إليها لقلة السكان وانخفاض الكميات المطلوبة وضعف الأحوال الاقتصادية.

- ذكر ابن خلدون في عدة مواقع أهمية العنصر البشري كعامل هام في تحديد الكميات المطلوبة وبين أنه أحد العوامل الرئيسية في تحريك النشاط الاقتصادي حيث تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادة الأعمال وزيادة الدخول[٥٨].

- كما فرق ابن خلدون في تحليله للطلب على السلع بين المناطق الحضرية والبادية وذكر في مقدمته فصلاً بعنوان (قصور أهل البادية عن سكنى المصر الكثير العمران) أوضح في هذا الفصل «أنه مع استمرار الزيادة في الطلب على الحاجات من أجل الترف تنقلب هذه الحاجات إلى ضرورات وتصير فيه الأعمال كلها مع ذلك عزيزة (قليله) والمرافق غالية بازدحام الأغراض عليها من أجل الترف وبالمغارم السلطانية التي توضع على الأسواق والبياعات وتعتبر في قيم المبيعات ويعظم فيها الغلاء في المرافق والأقوات والأعمال فتكثر لذلك نفقات ساكنه كثرة بالغة على نسبة عمرانه»[٥٩].

وإذا كانت نظرية (دوزنبري) لتفسير سلوك المستهلك من أهم الإضافات العلمية

الحديثة التي تأخذ في الاعتبار تأثير المجتمع وتركيبه على الاستهلاك حيث يقول : «إن المجتمعات المتخلفة المزدحمة بالسكان يتكون البنيان الاقتصادي بها من مجتمعين متباينين، مجتمع ريفي يتميز بانخفاض مستوى الدخل الفردي ومجتمع حضري يتميز بارتفاع مستوى هذا الدخل»[٦٠]، نقول إذا كانت هذه النظرية من أهم الإضافات العلمية الحديثة في هذا المجال فإن الفضل يرجع لابن خلدون الذي شمل تحليله إظهار الفروق الجوهرية في المجال الاقتصادي بين المجتمعات .

- ربط ابن خلدون في تحليله للأسباب وراء زيادة الكميات المطلوبة وارتفاع الأسعار ربط بين مستويات الدخول وحجم الطلب من السلع إذ بين أن زيادة دخول الأفراد تساهم في حصولهم على الحاجات، أي إن تعدد مصادر الدخل ستمكن من تلبية حاجات الأفراد من السلع والخدمات الضرورية وأن مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة ستؤدي إلى زيادة هذه الدخول.

ولزيادة الطلب على خدمات العمال من جانب أصحاب الدخول العالية دور في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، أي ارتفاع أسعار خدمات العمال مما يؤدي إلى زيادة دخولهم وبالتالي زيادة طلبهم على السلع الصناعية[٦١].

ويؤكد ما سبق رأي (آدم سميث) المتضمن أن حالة اللاتوازن التي تسود فترة زمنية معينة ناتجة عن زيادة الطلب على العرض وما يترتب على ذلك من حدة المنافسة بين المشترين ورفع سعر السوق هذا الأمر يؤدي إلى حصول عناصر الانتاج العاملة في هذا القطاع على دخول أعلى من المتوسط العام، كما اعتقد (آدم سميث) أن هذا الموقف سيؤدي إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج وزيادة الكميات المعروضة من هذه السلعة إلى أن تعود حالة التوازن من جديد وتعود دخول عناصر الإنتاج إلى ما كانت عليه سابقاً وبالعكس إذا كان أجر العامل في قطاع اقتصادي معين أقل من المتوسط العام فسوف ينتقل إلى مجالات أخرى من الإنتاج يحصل فيها على المتوسط العام[٦٢].

هذا وقد أوضح الإمام الشيباني في شأن موضوع زيادة الطلب على السلع والخدمات مجموعة من الضوابط لترشيد الاستهلاك، يقول في هذا الصدد: «ففي

مقدار ما يسد به رمقه ويتقوى على الطاعة، هومثاب غير معاقب، وفيما زاد على ذلك إلى حد الشبع هو مباح له، محاسب على ذلك حساباً يسيراً بالعرض، وفي قضاء الشهوات ونيل اللذات من الحلال هو مرخص له فيه محاسب على ذلك مطالب بشكر النعمة وحق الجائعين وفيما زاد على الشبع هو معاقب، فإن الأكل فوق الشبع حرام»[٦٣]، هذا وقد حذر ابن خلدون كثيراً من أن انشغال الأفراد بالترف والإسراف سيكون له عواقب وخيمة .

ب) **انخفاض الكميات المطلوبة:**

إن انخفاض الكميات المطلوبة من السلع مع بقاء العرض كما هو عليه يؤدي إلى انخفاض الأسعار فبالنظر إلى الشكل البياني رقم (٣) يتضح لنا أن انخفاض الكميات المطلوبة من (ط ط) إلى (طً طً) أسفر عنه انخفاض الكميات من (ك) إلى (كً) وتدني الأسعار من (ث) إلى (ثً) وقد ناقش ابن خلدون الأسباب والنتائج المترتبة على انخفاض الأسعار بالنسبة للمنتجين والمستهلكين والدولة في تحليله التالي:

- «فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول وملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف. فقعد التجار عن السعي فيها وفسدت رؤوس أموالهم».

- ويوضح ابن خلدون أن انخفاض الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع نتيجة توافرها بصفة دائمة في الأسواق (زيادة المعروض منها عن المطلوب) وهذا يؤثر على نسبة الربح بالنسبة للتجار ويدفعهم إلى القعود عن التجارة نتيجة كساد تصريف هذه السلع في الأسواق.

أما عن فساد رؤوس الأموال فيتم ذلك نتيجة وصول الأسعار إلى مستوى أدنى قد يلحق الضرر بالمنتجين والتجار الذين يتعاملون في السوق.

أثر العادات والتقاليد والأنماط الاستهلاكية على الطلب :

- يقول ابن خلدون : «وأهل الحضر لكثرة ما يعانون من فنون الملاذ وعوائد

الترف والإقبال على الدنيا والعكوف على شهواتهم منها وقد تلونت أنفسهم بكثير من مذمومات الخلق والشر وبعدت عليهم طرق الخير ومسالكه بقدر ما حصل لهم من ذلك حتى لقد ذهبت عنهم مذاهب الحشمة في أحوالهم فتجد الكثير منهم يقذعون في أقوال الفحشاء في مجالسهم وبين كبرائهم وأهل محارمهم».

ـ يقول: «وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا أنه في المقدار الضروري لا في الترف ولا في شيء من أسباب الشهوات واللذات ودواعيها فعوائدهم في معاملاتهم على نسبتها وما يحصل فيهم من مذاهب السوء ومذمومات الخلق بالنسبة إلى أهل الحضر أقل بكثير، فهم أقرب إلى الفطرة الأولى وأبعد عما ينطبع في النفس من سوء الملكات بكثرة العوائد المذمومة وقبحها».

ـ يقول أيضاً: «أن الحضارة هي نهاية العمران وخروجه إلى الفساد ونهاية الشر والبعد عن الخير، فقد تبين أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر».

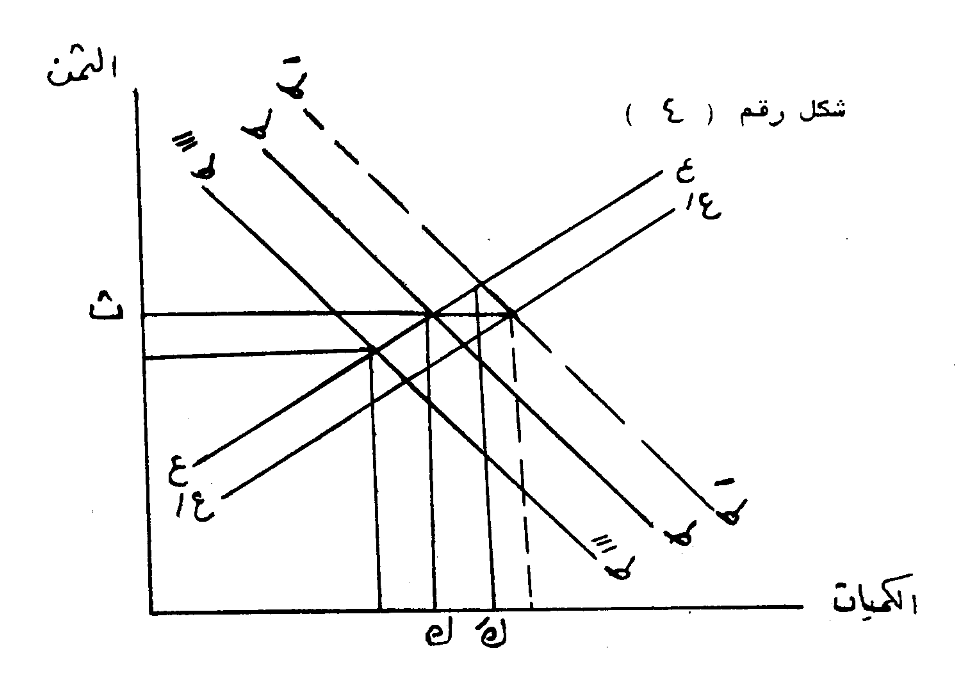
ـ ويقول: «أن الإنسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه فالذي ألفه في الأحوال حتى صار خلقاً وملكة، وعادة تنزل منزلة الطبيعة والجبلة واعتبر ذلك في الآدميين تجده كثيراً صحيحاً.

ـ ويقول: «اعلم أن الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجددة ويكتسب القائمون بها في كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر لأن الخلق تابع بالطبع».

ـ ويقول أيضاً في أطوار الدولة: «الطور الثالث طور الفراغ والدعة ليتحصل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعه في الجباية وضبط الدخل والخرج واحصاء النفقات والقصيد فيها وتشييد البناء الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المشعة والهياكل المرتفعة واجازة الوفود من أشراف الأمم وبث المعروف في أهله هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته في أحوالهم بالمال والجاه»[٦٤].

ثالثاً : تغير ظروف الطلب وظروف العرض معاً :

يمكننا تصور التغير في الطلب والعرض معاً في نفس الوقت وفي هذه الحالة قد يرتفع الثمن أو ينخفض أو يبقى على حاله، كما تزيد الكمية المطلوبة والمعروضة أو تنقص أو تبقى على حالها.



أ) زيادة الطلب والعرض مع بقاء الثمن على ما هو عليه دون تغيير :

قد يؤدي الوضع إلى زيادة في الكميات المعروضة تقابلها زيادة أيضاً في الكميات المطلوبة وتبقى أثمان السلعة دون تغيير، فالثمن (ث) تحدد من الوضع الأصلي بتلاقي منحنى العرض والطلب (ع ع، ط ط) ومع زيادة الكميات المعروضة حدثت زيادة في الكميات المطلوبة فانتقل منحنى الطلب إلى (طَ طَ) وكانت نقطة التلاقي تقع على نفس النقطة على محور (الأثمان) علماً بأن الكميات زادت من (ك) إلى (كَ) والمحافظة على ثبات السعر في هذه الحالة ناتج عن معرفة المنتجين بأحوال السوق وأن سلعهم التي سيزيد المعروض منها ستجد إقبالاً أكثر بالنسبة لطالبيها، وأن هذا الوضع سيعود

على المنتج بتحقيق ربح أفضل على الرغم من عدم حدوث أية زيادة في الأثمان نتيجة الاستفادة بوفورات الإنتاج الكبير. وإذا تأملنا الشكل البياني السابق وانتقل منحنى الطلب إلى وضع جديد (طً طً) فمع ثبات منحنى العرض الأصلي على ما هو عليه (ع ع) فإن الزيادة في الكميات المطلوبة سيصاحبها زيادة في الأثمان.

ب) زيادة الكميات المعروضة مع انخفاض الطلب:

يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض الأسعار ثم انخفاض الكميات المطلوبة.

أثر الدخل على الطلب :

في فصل بعنوان: «إن تفاضل الأمصار والمدن في كثرة الرزق لأهلها، ونفاق الأسواق إنما هو في تفاضل عمرانها في الكثرة والقلة» ربط ابن خلدون بين العمران والدخول التي يحصل عليها الأفراد وناقش تأثير ذلك في الطلب على السلع والخدمات، يقول ابن خلدون :

في شأن صور (مصادر) الدخل «أن يكون أخذه من يد الغير وانتزاعه بالاقتدار عليه على قانون متعارف يسمى (جباية)، وإما أن يكون من الحيوان الوحشي باقتناصه وأخذه برمية من البر أو البحر ويسمى (اصطياداً)، وإما أن يكون من الحيوان الداجن أو يكون من النبات في الزرع والشجر ويسمى هذا كله (فلحاً)، وإما أن يكون الكسب في الأعمال الإنسانية: إما في مواد معينة وتسمى (الصنائع) أو في مواد غير معينة وهي جميع (الامتهانات والتصرفات)، وإما أن يكون الكسب من البضائع واعدادها للأعواض والتقلب بها في البلاد واحتكارها وارتقاب حوالة الأسواق فيها ويسمى هذا (تجارة)، فهذه هي وجوه المعاش وأصنافه: (إمارة وتجارة وفلاحة وصناعة)[٦٥].

- في باب الكسب* والرزق «أن المكاسب إنما هي قيم الأعمال، فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة ودعتهم أحوال الرفه والغنى إلى

الترف وحاجاته من التأنق في المساكن والملابس واستجادة الآنية والماعون واتخاذ الخدم والمراكب».

- «يكثر دخل المصر وخرجه ويحصل اليسار لمنتحلي ذلك من قبل أعمالهم، ومتى زاد العمران زادت الأعمال ثانية ثم زاد الترف تابعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستنبطت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمها وتضاعف الكسب في المدينة ونفقت سوق الأعمال بها أكثر من الأول».

- «فما كان عمرانه من الأمصار أكثر وأوفر كان حال أهله في الترف أبلغ من حال المصر الذي دونه على وتيرة واحدة في الأصناف».

- عن علاقة الدخل الفردي بانفاقه يقول ابن خلدون: «فالقاضي بفاس دخله كفاء وخرجه. وكذا القاضي بتلمسان، وحيث الدخل والخرج أكثر تكون الأحوال أعظم وهما بفاس أكثر لنفاق سوق الأعمال بما يدعو إليه الترف».

- «متى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس متى عظم الدخل والخرج اتسعت أحوال الساكن ووسع المصر».

- «ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعي في الاقتناء والقصد إلى التحصيل» «أن الكسب إنما هو قيم أعمالهم ولو قدر أن أحداً عطل عن العمل جملة لكان فاقد الكسب بالكلية».

* وبتحليل الفقرات السابقة يمكننا أن نستخلص ما يلي:

- ذكر ابن خلدون وجوه المعاش وأصنافه في أربع صور هي: الإمارة (جباية الأموال) والتجارة والفلاحة (تربية الحيون والزرع والنبات والشجر) والصناعة.

- ربط في تحليله بين حجم المكاسب التي يحصل عليها الأفراد وحجم الأعمال والأنشطة وبين أن زيادة الدخول تؤدي إلى الترف والتأنق. كما ربط بين العمران والكسب حيث تزيد الأعمال والعوائد والحاجات مما يؤدي إلى استنباط العديد من الصنائع التي تنتج السلع والخدمات لأفراد المجتمع بما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

- أوضح أن زيادة الدخول تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات ووصول الفرد إلى مستوى عال من الرفاهية الاقتصادية والتوسع في البناء والتشييد والأعمال وغير ذلك وناقش الآثار المترتبة على تعطل الأفراد عن العمل في فقدان الكسب كلية.

- كما فرق بين مستويات الدخول، إذ أن هناك المكسب (المعاش) الذي يكفي لتلبية الحاجات الضرورية بينما (الرياش) ما يزيد عن الضرورة والحاجة، ومن هذا التقييم تمكن الكثير من الاقتصاديين من التوصل إلى الميل المتوسط للاستهلاك والذي يساوي الواحد الصحيح في حالة (المعاش) أي تساوي الاستهلاك مع الدخل، أما في حالة الرياش فيكون الميل المتوسط للاستهلاك أقل من الواحد لوجود مدخرات[٦٦].

- بين أن زيادة قيم الأعمال إنما تعني زيادة الناتج الكلي بما يؤدي إلى زيادة طلب الأفـراد على السلع والخدمات، وأن هذه الزيادة تؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي فيزداد الإنفاق في الأسواق وفي الصناعات محققاً زيادة في الدخل الكلي للمجتمع مرة أخرى وهكذا.

أثر البيئة الجغرافية على العرض والطلب :

لكل إقليم في العالم سماته وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية التي تميزه عن غيره من الأقـاليم ولهذا دوره الكبير في قيام العلاقات الاقتصادية الدولية، وبتحليل أثر البيئة الجغرافية في تغير الطلب والعرض عند ابن خلدون يتضح أهمية نظرية التجارة الدولية والداخلية أيضاً.

إن الظروف الجغرافية في تحليل ابن خلدون تعتبر المحدد الرئيسي للبيئة الملائمة لحيـاة الإنسان ولدرجـة نشاطه وهي تتدخل في تكوين احتياجاته وفي طريقة معالجته لمشاكلـه ويرى ابن خلدون أن للحرارة والبرودة تأثير في سلوك الإنسان، أي أن هناك علاقة بين المناخ والسلوك الاقتصادي في العمل وفي الاستهلاك ويذكر لنا مثالين على ذلك، وصف أهل المناطق الحارة بقوله: «يغلب عليهم الغفلة عن العواقب حتى إنهم لا يدخـرون أقـوات سنتهم ولا شهرهم وعامة مأكلهم من الأسواق» ثم يصف أهل

المناطق الباردة بقوله: «انظر كيف افرطوا في نظر العواقب حتى إن الرجل منهم ليدخر قوت سنتين من حبوب الحنطة ويباكر الأسواق لشراء قوته ليومه مخافة أن يزرأ شيئاً من مدخره».

لقد وجد ابن خلدون أن عادة الادخار والتبصر في العواقب من سلوك المناطق الباردة وأن زيادة الطلب على السلع تتأثر بالمنطقة والمناخ الجغرافي الذي يعيش فيه السكان كما يتأثر بذلك أيضاً طبيعة ونوع النشاط الذي يمكن ممارسته(٦٧).

أثـر سـلوكيات فئات المجتمـع :

تتميز الشريعة الإسلامية بتأثيرها الكبير في السلوك الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع المسلم، وهنا نحاول التعرف على سلوك المستهلكين المنتجين وأثر ذلك على أنماط الإنتاج والاستهلاك.

- يقول ابن خلدون في فصل بعنوان: (أن العمران البشري لا بد له من سياسة ينظم بها أمره) «لا بد للبشر من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستنداً إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذي جاء به مبلغه وتارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحاكم بعد معرفته بمصالحهم»(٦٨).

- ذكر ابن خلدون مثالاً على الصفات الحميدة الطيبة للحاكم ودوره في تحقيق الاستقـرار الاقتصـادي والاجتماعي وذلك من خلال الرسالة التي كتبها (طاهر بن الحسين) لابنه (عبدالله) لما ولي على بعض الأمصار، لقد كتب إليه والده كتاباً عهد إليه فيه ووصاه بجميع ما يحتاج إليه في دولته وسلطانه من الآداب الدينية والخلقية والسياسة الشرعية والملوكية وحثه على مكارم الأخلاق ومحاسن الشيم بما لا يستغني عنه ملك ولا سوقه، وقد تضمنت الرسالة أيضاً الحث على تقوى الله وخشيته وحفظ الرعية والعدل بينهم والمواظبة على ما فرض الله عز وجل والاقتصاد في الأمور فالقصد داعية إلى الرشد، والرشد دليل على التوفيق وذلك قائد إلى السعادة وقوام الدين والسنن الهادية بالاقتصاد.

- وفي هذا الصدد ربط ابن القيم أيضاً كل أنواع السلوك الاقتصادي بالالتزام بشرع الله وذكر عدة نماذج من بينها قوله: «لو اعتمد الجند والأمراء مع الفلاحين على ما شرعه الله ورسوله وجاءت به السنة وفعله الخلفاء الراشدون لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم ولفتح الله عليهم بركات من السماء والأرض وكان الذي يحصل لهم من المُغّـل أضعاف ما يحصلونه بالظلم والعدوان، ولكن يأبى جهلهم وظلمهم إلا أن يرتكبـوا الظلم والإثم فيمنعوا البركة وسعة الرزق فيجمع لهم عقوبة الآخرة ونزع البركة في الدنيا[٦٩].

كما بين لنا يحيى بن عمر ضرورة اعتصام المسلمين بالسنة واتباع أوامر نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فإنهم إن فعلوا ذلك ووفقوا إليه جاءهم من ربهم الكريم كل ما يحبون ويستدل بالآيتين الكريمتين: ﴿**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**﴾[٧٠].

وقوله تعالى: ﴿**ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم**﴾[٧١] ويستـدل من الآيتـين الكـريمتين على أن أمور الاقتصـاد في الإسـلام تعتمـد على تقـوى الله وهـذا أساس يميز به بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي[٧٢].

أشـكال السـوق:

يتأثر تحديد أثمان السلع والخدمات وأثمان خدمات عوامل الإنتاج بشكل السوق الذي قد يكون سوق منافسة كاملة أو منافسة احتكارية، وتؤثر أسواق عوامل الإنتاج في الأثمان التي تدفع لها وفي تكاليف الإنتاج وتوزيع الدخل الناشىء من الناتج الكلي بين أصحاب عوامل الإنتاج، يقول ابن خلدون:

«إن الرعايا متكافئون في اليسار متقاربون، ومزاحمة بعضهم بعضاً تنتهي إلى غاية موجودهم أو تقترب» إن من شأن المنافسة توزيع السلع في السوق على أفضل وجه ممكن، وما دام الرعايا متكافئين ومتقاربين في اليسار وفي امكانياتهم المادية والمعنوية

فإن المنافسة بينهم تنتهي إلى أن يحقق كل منهم ما يصبو إليه أو ما يقرب من ذلك أما إذا رافقهم السلطان في ذلك وما له أعظم كثيراً منهم فلا يكاد أحد منهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس الغم والنكد.

- فرق ابن خلدون بين حالة وحجم السوق في البلدان الموفورة العمران (البلدان الكبيرة) والسوق في البلدان الصغيرة قليلة السكان، حيث تندر السلع المعروضة في النوع الثاني بسبب قلة العمل والعمران، وبالنسبة للأسواق في البلدان الكبيرة حيث زيادة النشاط الاقتصادي وزيادة في الدخول تنجم عنها زيادة في الطلب على السلع والخدمات. وبين ابن خلدون أن من نتائج نقص السكان نقص المعروض من العمالة وضعف أحوال النشاط الاقتصادي وما يترتب على ذلك من عدم توفر السلع الضرورية للأفراد وارتفاع أسعارها، وأما عن السلع الكمالية فإن كان الطلب عليها ينقص نتيجة انخفاض دخول الأفراد مما يؤدي إلى رخص أسعارها.

- ويقول ابن القيم في تنظيم السوق: «وعلى صاحب السوق الموكل بمصلحته أن يعرف ما يشترونه به فيجعل لهم من الربح ما يناسبه وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبداً فيمنعهم من الزيادة على الربح الذي جعل لهم، فمن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق»[٧٣].

- وقد ربط ابن خلدون بين حجم السوق ومرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها الدولة مما يؤدي إلى زيادة طلب السكان على كثير من السلع الكمالية بشكل أكبر مما هو موجود وعبر عن ذلك بقصور الموجود عن الحاجات قصوراً بالغاً يؤدي إلى غلاء الأسعار.

استقرار النشاط الاقتصادي بالدولة وأثر ذلك على الأسعار:

- يقول ابن خلدون: «الدول المستقرة كثيرة الرزق بما استحكم لهم من الملك وتوسع من النعيم واللذات واختصوا به دون غيرهم من أموال الجباية فيكثر عندهم ارتباط الخيول واستجادة الأسلحة وتعظم فيهم الأبهة الملكية ويفيض العطاء بينهم من ملوكهم اختياراً واضطراراً فيرهبون بذلك كله عدوهم»[٧٤].

- «إذا كانت المملكة رفيعة محسنه انبسطت آمال الرعايا وانتشطوا للعمران وأسبابه فتوفر ويكثر النسل»[٧٥].

- إن استقرار الأسعار يعني غياب حالات التضخم والانكماش من اقتصاد الدول كما يعني هذا الاستقرار المحافظة على عدالة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة في المجتمع ويتحقق الاستقرار الاقتصادي من خلال تطبيق مجموعة من السياسات المالية والنقدية وسياسات الأجور والأسعار، لذلك يرى بعض الاقتصاديين أنه لا بد للدولة من أن تباشر الرقابة على الأسعار والأجور حتى لا يتجه الاقتصاد للتضخم.

- يتضح من الفقرات السابقة تركيز ابن خلدون على عملية الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة والآثار الإيجابية الناتجة عن ذلك والتي بينها في تطور النشاط الإنتاجي وزيادة نفوذ الدولة الاقتصادي وزيادة مواردها المالية مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العسكري (الاهتمام بالقوة العسكرية) الذي يؤدي إلى عدم تطاول الأعداء عليها.

- كما إهتم ابن خلدون أيضاً بضرورة وجود حكومة عادلة ذات سياسة رشيدة تؤدي إلى استمرارية الاستقرار بأشكاله المختلفة وزيادة الإنتاج والعمران، ويتأتى ذلك من خلال القضاء على الاحتكار وبعد الدولة عن ممارسة الأنشطة الاقتصادية إلا في الحالات الضرورية والتخفيف عن كاهل البائعين فيما يفرض من رسوم ومغارم على البيوعات، كما إن على الحاكم المؤتمن على أموال المسلمين ألا يحول بينهم وبين أموالهم وألا يحجب عن المحتاجين ما يستحقونه (التكافل الاجتماعي) وأن يحافظ على استقرار الأسعار وعدم التدخل في التسعير إلا إذا دعت الحاجة لذلك.

ونورد فيما يلي مثالين من عهد الصحابة لبيان مسؤولية الدولة تجاه أفراد المجتمع (الضمان والتكافل الاجتماعي) الأول: ما رواه أبو يوسف عن قصة اليهودي الذي أعطاه الخليفة عمر بن الخطاب من الصدقات ووضع عنه الجزية[٧٦] والثاني ما رواه سهيل بن أبي صالح عما كتبه الخليفة عمر بن عبدالعزيز لواليه على العراق من توصيات حول منح الأعطيات والصدقات وسداد الديون لغير القادرين من المسلمين ومساعدة الراغبين في الزواج ومنح السلف والتخفيف عن أهل الجزية»[٧٧].

وعن تحقيق الاستقرار في الأسعار نورد مثالاً في عهد الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه ـ عندما بعث إلى مالك الأشتر يطلب منه تحديد الأسعار وفقاً لمقتضيات العدالة ـ فقد تحدث الإمام علي رضي الله عنه ـ عن التجار وأوصاه بهم ثم عقب على ذلك بقوله: «واعلم ـ مع ذلك ـ أن في كثير منهم ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات وذلك باب مضرة للعامة وعيب على الولاة، فامنع من الاحتكار، فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه، وليكن البيع بيعاً سمحاً بجوار بين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين»[٧٨].

وهكذا نجد أن ابن خلدون قد ناقش مجموعة من الأدوات التي تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع في عدة مواضيع مختلفة في (مقدمته) نذكر منها ما يلي:

ـ أهمية تفاعل قوى العرض والطلب في الأسواق لتحديد الأسعار مع تدخل الدولة في حالات الانحراف.

ـ توفير الضروريات من السلع لأفراد المجتمع وتشجيعهم على العمل والإنتاج والاستثمار.

ـ العدالة في توزيع الدخول وتنمية الموارد الإنتاجية المتاحة وترشيد استخدامها.

ـ المحافظة على النقود من الغش وتحديد مقدارها ومراقبة المتداول منها حفظاً للحقوق، كذلك تنظيم المعروض النقدي تحقيقاً لاستقرار الأسعار.

أسعار عوامل الإنتاج :

ـ لكل عنصر من عناصر الإنتاج[٧٩] عائد مقابل مشاركته في العملية الإنتاجية ويعتبر هذا العائد ثمناً أو سعراً لهذا العنصر أي ثمناً لخدمة هذا العنصر وليس ثمناً للعنصر نفسه وتتحدد أسعار خدمات عوامل الإنتاج وفقاً لقانون العرض والطلب كما تتحدد أسعار أي سلعة أو أي خدمة أخرى.

ولكن مفهوم العرض والطلب في حالة عناصر الإنتاج يختلف عنه بالنسبة للسلع

والخدمات، فالطلب على عنصر العمل لا يحدده المنفعة (قدرة العمل على اشباع الحاجات) ولكن يحدده الإنتاجية، كما أن عرض العمل لا يحدده تكلفة الإنتاج كما هو في حالة السلع والخدمات ولكن يحدده عوامل أخرى بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي[٨٠].

وتنصب دراستنا في هذا الجزء على توزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة :

الربح : يعرف الربح بأنه الفرق بين الإيرادات المتوقعة والإيرادات المتحققة فعلاً خلال فترة معينة من الزمن، ويمثل أيضاً الهدف النهائي للمنتجين بحيث كلما تحقق لهم الربح المنشود دفعهم ذلك إلى التوسع في نشاطهم.

ويتأثر الربح بمدى مسايرة التجديدات الفنية والتكنولوجيا الحديثة للإنتاج والتوزيع وطرق التنظيم والتجديدات الفنية الخاصة بالمستهلكين من حيث استحداث منتجات جديدة، كما يتأثر بالتغيرات غير المتوقعة في الإيرادات أو في التكاليف مثل التحول غير المتوقع في تفضيل المستهلك وانخفاض أثمان المواد الخام[٨١]. ويناقش ابن خلدون مسألة الأرباح في مجموعة الفقرات التالية :

ـ عرف ابن خلدون الربح تعريفاً دقيقاً حيث يقول: «التجارة محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء أيما كانت السلعة من دقيق أو زرع أو حيوان أو قماش وذلك القدر النامي يسمى ربحاً» ثم يبين بعد ذلك أن هذا الربح يتحقق من خلال تخزين السلع حتى ترتفع الأسعار في السوق[٨٢] أي عندما تتحسن أحواله، كما يتم الحصول على الربح من خلال تخزين السلع كضرورة من ضرورات نقل السلع من بلد إلى آخر.

ـ يقول: «إن معنى التجارة تنمية المال بشراء البضائع ومحاولة بيعها بأعلى من ثمن الشراء اما بانتظار حوالة الأسواق[٨٣] أو نقلها إلى بلد هي فيه انفق وأغلى أو بيعها بالغلاء على الآجال»، وهكذا يكتشف ابن خلدون أن النشاط التجاري قائم على

خلق المنفعة (الزمانية) أو المنفعة (المكانية) وأن ما تحقق من ربح يأتي نتيجة لذلك[٨٤] .

- يتضح من الفقرات السابقة أن تحليل ابن خلدون للربح يكمن في بيع السلع في الأماكن التي يزيد الطلب عليها حيث ينفق المستهلكون على مشترياتهم منها الكثير، كما يتبين أن ثمن البيع دائماً أعلى من ثمن الشراء حيث يتحقق الربح ، فتعبيره عن البيع بالغلاء يقصد به تفوق ثمن البيع على ثمن الشراء وليس الغلاء الذي يحدث الضرر للمشترين.

- يناقش ابن خلدون الأسباب وراء انخفاض الأرباح فيقول: «فإذا استديم الرخص في سلعة أو عرض من مأكول وملبوس أو متمول على الجملة ولم يحصل للتاجر حوالة الأسواق فسد الربح والنماء بطول تلك المدة وكسدت سوق ذلك الصنف فقعد التجار عن السعي فيها ففسدت رؤوس أموالهم»[٨٥] .

- «إذا استديم رخص الزرع يفسد به حال المحترفين بسائر أطواره من الفلح والزراعة لقلة الربح فيه وندارته أو فقده، فيفقدون النماء في أموالهم وتفسد أحوالهم ويصيرون إلى الفقر والخصاصة ويتبع ذلك فساد المحترفين»[٨٦] .

- ناقش ابن خلدون أثر انخفاض الأسعار على حجم الربح[٨٧] والنشاط الاقتصادي وكساد الأسواق فأوضح أن تحقيق الربح من شأنه أن يدفع المنتجين إلى القيام بالتجديدات والتوسع في الاستثمارات الضرورية للعمالة الكاملة مما يؤدي إلى التقدم الاقتصادي ، هذا على العكس من الحالة التي يتحقق فيها خسارة والتي ينجم عنها فساد رؤوس أموال المنتجين والتوقف عن السعي والإنتاج بالنسبة للسلع الضرورية كالغذاء، وهكذا يؤثر الربح في عملية توزيع عناصر الإنتاج بين مختلف النشاطات الاقتصادية.

<u>الأجور</u> : يعرف الأجر بأنه مقدار من النقود يدفعه صاحب العمل إلى العامل نظير خدمات يؤديها هذا الأخير ويشمل العمل جميع المجهودات الإنسانية التي تبذل

لخلق المنافع أو زيادتها سواء أكانت هذه المجهودات عضلية أم ذهنية، ويتميز العمل عن العناصر الأخرى للإنتاج بدوره المزدوج حيث يعتبر عنصراً انتاجياً إلى جانب كونه مستهلكاً.

ناقش ابن خلدون العوامل التي تحدد شكل منحنى الطلب وبين أن الطلب على العمل ليس طلباً مباشراً ولكنه طلب مشتق من الطلب على منتجات العامل ولذلك فإن أي زيادة في الطلب على الإنتاج يؤدي إلى زيادة الطلب على العمل، كما بين أن انتاجية العامل وكفايته الإنتاجية تلعب دوراً في زيادة الطلب على العمل.

هذا وقد ربط ابن خلدون التغيرات الدورية للسكان بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والسيكولوجية. فأوضح أن الكثرة السكانية المناسبة تعتبر باعثاً لمتوسط دخل فردي مرتفع لما تسمح به من تقسيم العمل وتنوع المهن والشعور بالأمن الاقتصادي والسياسي والعسكري والاستغلال الجيد للموارد وذلك عكس ما ينتج عن الخفة (نقص السكان) كما أوضح أن الظروف الاقتصادية الطيبة تدعم النمو السكاني وذلك عن طريق تشجيع الزواج والحد من الوفيات، وأن التوقعات التشاؤمية في السكان تتسبب في الركود أو الانكماش السكاني[٨٨].

ويتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل تشمل التركيب العمري للسكان وحجم القوة العاملة، وتوزيعها جغرافياً ومهنياً ومدى الإمكانيات المتاحة للتدريب والتعليم.

لقد بين ابن خلدون أن عدم توفر أهل الأعمال من الصناعات والحرف (النُدرة النسبية لعمال الصناعة) يؤدي إلى ارتفاع نفقات الإنتاج وارتفاع أسعار السلع الناشىء عن حصول العمال على أجر أفضل من ذي قبل (ارتفاع أسعار خدماتهم).

وقد سبق ابن خلدون غيره من رواد المدرسة التقليدية في الإشادة بأهمية عنصر العمل في الإنتاج الذي يتوقف على مقدار العمل المبذول فيه ومساهمة عناصر الإنتاج الأخرى كالموارد الطبيعية (مساهمة مكملة لدور العمل الإنساني).

مساهمة العمل في الإنتاج :

نورد فيما يلي فقرات مما احتوى عليه فكر ابن خلدون : «لا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتني الحيوان والنبات والمعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما نراه وإلّا لم يحصل ولم يقع به انتفاع وتقدر قيمة كل متمول بالذهب والفضة وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب فإن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى به قيمة عمله وهو المقصود بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية وقد يكون مع الصنائع في بعضها غيرها مثل التجارة والحياكة معهما الخشب والغزل، إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر، وإن كان من غير الصنائع فلا بد في قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذي حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها»[٨٩] .

- «وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة في الكثير منها لتجعل له حصة من القيمة عظمت أو صغرت، وقد تخفى ملاحظة العمل كما في أسعار الأقوات بين الناس، فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظة في أسعار الحبوب - كما قدمناه - لكنه خفي في الأقطار التي علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح. فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية»[٩٠] .

«أيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك - أي في انتاج السلع - وما حصلت عليه به، امتنع عن الآخر إلا بعوض، فالإنسان متى اقتدر على نفسه وتجاوز دور الضعف سعى في اقتناء المكاسب ينفق ما أتاه الله فيها في تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها» .

«فتكون له تلك المكاسب معاشاً إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشاً ومتمولاً إن زادت على ذلك ثم إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من انفاقه في مصالحه وحاجاته سمى ذلك رزقاً وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقاً والتملك منه حينئذ بسعي العبد يسمى كسباً» .

بتحليل الفقرات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

ـ ينفرد ابن خلدون في نظرته للقيمة بأنه على خلاف مع نظريات القيمة في الفكر الـوضعي والتي غالباً ما كانت تهمل بعض العوامل الهامة والضرورية، وقد وضع قانون العرض والطلب لتوضيح الانحرافات عن القيمة في سعر السلعة في السوق، وسلم بتأثير الظواهر العارضة على القيمة حيث بين أن مقدار القيمة ولو أنه يتوقف على أساس كيفية العمل إلا أنه معرض لتأثير العوامل المتصلة بالعرض والطلب، كما راعى الفوارق والأحـوال الاستثنائية.

ـ أوضح ابن خلدون أثر العمل ودوره في إكساب القيمة عظم هذا الدور أو قل، لاحظه الناس أو خفي عليهم، لكنه بكل حال موجود على قدر ما يضيف من قيمة وما يكون له من تأثير.

ـ يرى أيضاً في النقود تعبيراً عن العلاقات القيمية بين السلع والعوض بوجه عام وبـين معيار القيمة ويقول: «ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول».

ـ شرح ابن خلدون حقيقـة الـرزق والكسب وبين أن الأخير هو قيمة الأعمال البشرية وأوضح افتقار الإنسان إلى العمل لإنتاج السلع التي تشبع حاجات نفسه إما مباشرة باستهلاكها وإما بالمعاوضة عنها بما انتجه الآخرون مما هو في حاجة إليه، إذ لا سبيل إلى تحصيل ما انتجه إلا بإعطائه بديلاً عنه.

ـ وقد بين أنه لو لا القدرة الذهنية أو الفكرية المرتبطة بالقدرة الجسمانية ما استطاع الإنسان أن يخترع الآلات والأدوات (رأس المال) التي تساعده على الإنتاج، يقول ابن خلدون: «فاليد مهيئة للصنائع بخدمة الفكر والصنائع تحصل الآلات».

ـ كما فرق بين القيمة الاستعمالية للسلعة التي تعود منفعتها على الإنسان من حيث إشباع حاجاته، والقيمة التبادلية والتي تعني ضرورة أن يبادل الفرد المنتجات الفائضة عن حاجته مع منتجات يخرجها آخرون ويحتاج إليها.

وأما عن الموارد الطبيعية فقد سخر الله تعالى للإنسان النعم في كل مكان وطلب منه السعي والانتشار في الأرض لاستخدام هذه الموارد وتحويلها إلى سلع ذات قيم سوقية (تبادلية)[٩١].

- ميز ابن خلدون في نظرته للقيمة بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، أو كما يسميه المعاش الطبيعي والمعاش غير الطبيعي وذلك من زاوية كون العمل الإنساني المبذول يخلق قيمة أو لا يخلق قيمة إطلاقاً، ويضرب لنا مثلاً على ذلك: بأن الدخل الذي تحصل عليه الدولة (الإمارة) عن طريق الجباية معاش غير طبيعي لأنه لم يؤد إلى خلق قيم مضافة لذا فإنه يعتبر القطاع الحكومي قطاعاً غير انتاجي ويقول: «فأما الإمارة فليست بمذهب طبيعي للمعاش واستناداً إلى هذه الفكرة يقيم ابن خلدون النشاطات الاقتصادية الأخرى قائلاً: «أما الفلاحة والصناعة والتجارة فهي وجوه طبيعية للمعاش» أي أنها قطاعات انتاجية.

٣ - الريع الاقتصادي عند ابن خلدون:

تنطبق ظاهرة الريع الاقتصادي على عناصر الإنتاج البشرية والرأسمالية وعلى الأرباح فيؤدي اختلاف المواهب والقدرات بين العمال والمنظمين إلى زيادة عوائدهم، وقد أرجع الكثير من الاقتصاديين فكرة الريع إلى (ريكاردو ١٧٧٢ - ١٨٢٣م) حيث نسبوا إليه الفضل في توجيه الأنظار إلى ما تدره الأراضي على مر الزمن واتجاه السكان إلى زراعة أراضي أقل خصوبة وإلى التفاوت الموجود بين ما تدره تلك الأراضي نتيجة تفاوت درجة الخصوبة فيما بينها.

هذا وقد تعرضت نظرية ريكاردو في الريع للعديد من الانتقادات، لذا فمن الإنصاف أن نبين مساهمة ابن خلدون الذي سبق ريكاردو بعدة قرون في نظرية الريع حيث أورد فصلاً مستقلاً في مقدمته بعنوان (أسعار المدن) ألمح فيه إلى فكرة الريع وإن كان لم يطلق عليها هذا الاسم وسنعرض مجموعة من الأمثلة التوضيحية التي ذكرها. يقول ابن خلدون: «إن العرب في الأندلس لما ألجأهم النصارى إلى سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعة النكدة النبات وملكوا عليهم الأرض الزاكية والبلد الطيب.. إلى الأقوات ببلدهم»[٩٢] وهذا هو الريع التفاضلي في الأراضي الزراعية.

يتبين مما سبق أن ابن خلدون يرجع ارتفاع أسعار مواد الغذاء إلى زيادة الطلب الناجم عن الزيادة السكانية والذي دفع الكثير من البلدان إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة وما يستتبع ذلك من زيادة تكاليف الإنتاج نتيجة إدخال نفقات جديدة تؤثر بشكل أكبر على مستويات الأسعار[٩٣].

واستطاع ابن خلدون المزج بين المتغيرات المباشرة وغير المباشرة في ربط العوامل الاقتصادية بالعوامل الإجتماعية في عرضه لفكرة الريع فيقول: «العقار في أواخر الدولة وأول الأخرى عند فناء الحامية وخرق السياج وتداعي المصر إلى الخراب تقل الغبطة فيه لقلة المنفعة فيها بتلاشي الأموال فترخص قيمها وتتملك بالأثمان اليسيرة وتتخطى بالميراث إلى ملك آخر، قد استنجد المصر شبابه باستفحال الدولة الثانية وانتظمت له أحوال رائقة حسنة تحصل معها الغبطة في العقار والضياع لكثرة منافعها حينئذ، فتعظم قيمها ويكون لها خطر ما لم يكن في الأول وهذا معنى الحوالة فيها ويصبح مالكها من أغنى أهل المصر وليس ذلك بسعيه واكتسابه»[٩٤].

كما توصل ابن خلدون قبل ريكاردو لنفس النتائج بخصوص الارتباط بين نفقات الزراعة والتي تختلف تبعاً لجودة الأرض وأسعار السلع الزراعية المنتجة، ويستشهد بمثال لمناقشة آثار ارتفاع النفقات الزراعية على الأسعار فيقول: «وقد تدخل أيضاً في قيمة الأقوات قيمة علاجها من الفلح ويحافظ على ذلك في أسعارها» أي أنه أدخل في قيمة السلع الزراعية الغذائية الضرورية قيمة ما ينفق على الأرض الزراعية حتى تصلح للإنتاج ويذكر لنا مثالاً آخر يوضح ما سبق فيقول: «لما طرد المسلمون من الدولة الأندلسية من أرضها الخصبة لجأوا إلى شواطىء البحر فاضطروا إلى زراعة أراض قليلة الخصوبة واستخدموا المخصبات فارتفعت نفقاتهم في الزراعة مما أدى إلى زيادة أسعار السلع المنتجة»[٩٥].



المبحث الثالث : النقود والأسعار

١ ـ وظائف النقود عند ابن خلدون :

لقد أدرك فقهاء المسلمين الأوائل أهمية النقود في تنشيط المبادلات التجارية وتسهيلها ودفع عجلة النمو، ومن هؤلاء الفقهاء ابن تيمية وابن القيم والغزالي.

ـ يقول ابن القيم[٩٦] ـ رحمه الله ـ «الشارع حرم ربا الفضل في ستة أعيان اثنان منها الذهب والفضة ويرجح أن العلة فيهما كونهما أثماناً للمبيعات فيجب أن يكونا ثابتين لا يرتفعان ولا ينخفضان، بهما تقوم الأشياء ولا يقومان بغيرهما ولا يجوز أن يكونا محلاً للمتاجرة عليهما سواء كانا تبراً أو عيناً لأنهما لا يقصدان لأعيانهما ولا لأجل الصنعة التي فيهما، بل القصد بهما التوصل إلى السلع فإذا صارا في أنفسهما سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس.

ـ ويشدد الإمام الغزالي[٩٧] على أهمية النقود في عملية التبادل ويقول: « من نعم الله تعالى خلق الدراهم والدنانير وبهما قوام الدنيا، وهما حجران لا منفعة في أعيانهما ولكن يضطر الخلق إليهما من حيث إن كل انسان محتاج إلى أعيان كثيرة في مطعمه وملبسه وسائر حاجاته وقد يعجز عما يحتاج إليه ويملك ما يستغني عنه.. فخلق الله تعالى الدنانير والدراهم حاكمين ومتوسطين بين سائر الأموال حتى تقدر الأموال بهما، فيقال اذن خلقهما الله تعالى لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل ولخدمة أخرى هي التوصيل بهما، عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة فمن ملكهما فإنه ملك كل شيء ومن كنزهما فقد ظلمهما وأبطل الحكمة فيهما وكان كمن حبس حاكم المسلمين في سجن يمتنع عليه بسببه لأنه إذا كنز فقد ضيع الحكم ولا يحصل الغرض المقصود به، وما خلقت الدراهم والدنانير لزيد خاصة ولا لعمر وإذ لا غرض للآحاد في أعيانهما، فإنهما حجران وإنما خلقا لتتداولهما الأيدي فيكونا حاكمين بين الناس وعلاقة معرفة للمقادير مقومة للمراتب.

ويقول ابن خلدون في وظائف النقود: «إن الله تعالى خلق المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم في الغالب وإن اقتنى سواهما في بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلها بما يقع في غيرها من حوالة الأسواق التي هما عنها بمعزل فهي أصل المكاسب والقنية والذخيرة».

وهكذا شمل تحليل ابن خلدون وظائف النقود على الوجه التالي:

- الوظيفة الأولى للنقود أن تكون مقياساً للأثمان (وظيفة الثمنية) حسب ما ورد في قوله: «إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول».

- الوظيفة الثانية أن النقود أداة للإدخار لقوله: «وهما الذخيرة» وفي هذا الصدد نرى أن الغزالي لا يعطي للنقود صفة المحافظة على الثروات أو ادخار القوة الشرائية التي يعترف لها بها ابن خلدون وذلك بتأثير التعاليم الدينية التي تحارب الاكتناز[٩٨] ويربط الغزالي بين عدم الاعتراف بالقيمة الذاتية للنقود وبين التأكيد بأنها غير مرغوبة. لذاتها بل لكونها مقياساً للقيم وهذه هي وظيفتها.

- الوظيفة الثالثة تعتبر النقود وسيلة (وسيط) للتبادل والاقتناء، يقول ابن خلدون: «هما القنية لأهل العالم في الغالب» «هما أصل المكاسب والقنية والذخيرة». وإذا كانت النقود تعتبر مقياساً للقيم فإن ذلك يستلزم النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفظها من الغش، وحالما يتفق الأفراد على قيمة معينة للنقود يقبلونها قبولاً عاماً فإنهم يكونون قد «وقفوا عندها وسموها أماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقدونه بمماثلته، فإن نقص عن ذلك كان زيغاً»[٩٩].

أما استخدام النقود كمخزن للقيمة فإن الذهب والفضة هما المعدنان الرئيسيان اللذان يمكن استخدامهما كنقود لأن قيمتهما ثابتة لا تتقلب مع تقلبات الأسواق.

يقول ابن خلدون حول وظائف النقود الدولية كوسيلة للتعامل: «إن الأموال من الذهب أو الفضة والجواهر والأمتعة وما يوجد منها بأيدي الناس فهو متناقل وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والعمران الذي يستدعي

له . فإن نقص المال في المغرب وأفريقية لم ينقص ببلاد الصقالبة والأفرنج ، وإن نقص في مصر والشام فلم ينقص في الهند والصين»[١٠٠] .

يشير ابن خلدون إلى أن النقود وسيلة للتداول على المستوى العالمي مثلما هي وسيلة للتداول على المستوى الداخلي ويؤكد أن كمية النقود المتداولة في بلد ما لا يمكن أن تتجاوز حاجة المجتمع إليها ، كما أن الطلب على النقود ينصرف أساساً إلى دفع المعاملات لا لاختزانها ولا لاستخدامها في إحداث التلاعب في أسعار السلع مما يعني وجود قدر كبير من التوازن بين الكمية المعروضة والمطلوبة من النقود .

ـ اتفق علماء المسلمين على أن الخاصية الأساسية للنقود أنها ذات قوة شرائية عامة تنال القبول العام في التعامل وعلى حد تعبير الإمام الغزالي (من ملكها فكأنه ملك كل شيء) .

ـ ليست النقود من طبيعة السلع والخدمات فبالرغم من أن كلاً منها مال إلا أن مالية النقود مالية وسائل أما مالية السلع والخدمات فمالية غايات ، كما تتبلور الفروق الأساسية بين النقود والسلع في أن نفع الأخيرة نفع خاص مباشر بينما نفع النقود هو نفع عام غير مباشر[١٠١] ، هذا ويتفق رأي ابن خلدون في خصائص النقود مع آراء الإمام الغزالي الذي أوضح أن النقود ليست سلعة من السلع لأن السلعة تحمل منفعة خاصة بها والنقود لا منفعة في أعيانها وهي وسيلة إلى كل غرض وهي في صورتها لها شيء وفي معناها كأنها كل الأشياء ، إن قيمة النقود هي قيمة تبادلية فقط خاصة في النقود الورقية ، وإذا فقدت تلك القيمة تفقد كل أهمية لها عكس السلع والخدمات فلها قيمة تبادلية ولها منفعة ذاتية .

أما النظرية الكمية للنقود فتحدد قيمة النقود على أساس قانون العرض والطلب وإن كان ذلك لا ينطبق عليها كما هو الحال في السلع لأن النقود لها طبيعة خاصة ولا مجال للنفقة فيها وعرضها يتحدد من قبل الدولة ، بينما يتوقف تحديد الأسعار على العرض والطلب الحقيقي الخاص بكل سلعة وبشكل الأسواق[١٠٢] .

ذكر ابن خلدون من بين وظائف النقود أنها كمخزن للقيم ، فإذا كان المقصود بها

قابليتها للإدخار ـ الاحتفاظ بها لفترات زمنية ـ بهدف اجراء المعاملات فلا شك أن النقود بطبيعتها أكثر قابلية لذلك، أما إذا كان المقصود أنها أداة للاكتناز وتحويل القيم العينية إليها لمجرد الاحتفاظ بها والابتعاد عن تشغيلها وتوظيفها فإن هذا مرفوض شرعاً.

٢ ـ قيمة النقود [العلاقة بين النقود والأسعار] :

لا يمكن للنقود أداء وظيفتها بفعالية في غياب الثبات النسبي في قيمتها، إذ من المعروف أن قيمة النقود تتحرك في عكس اتجاه تحركات الأسعار بالنسبة للسلع والخدمات فارتفاع مستوى الأسعار يعني هبوط قيمة النقود أو سعرها والعكس صحيح. وفي هذا الصدد سبق علماء الإسلام أصحاب النظريات النقدية التقليدية والحديثة في التأكيد على أهمية ثبات قيمة النقود وقدموا الأحكام والأدوات التي تحقق ذلك ونعقد مقارنة بين فكر ابن خلدون وأصحاب هذه النظريات وأهم الانتقادات الموجهة لها، فبالنسبة للنظرية التقليدية يتبلور فكرها في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وقد صاغت هذه النظرية معادلة للتبادل تشرح العلاقة بين النقود والأسعار على النحو التالي :

رصيد النقود = الأسعار × الدخل الحقيقي (أي الناتج من السلع).

وبذلك انحصر فكرهم في وظيفة واحدة للنقود هي (تسوية المبادلات) أي أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لاجراء وتسهيل عمليات التبادل كما لا يسلمون للنقود بوظيفة (مخزن للقيمة) استناداً إلى أن كل ما يدخر يستثمر فالتساوي حتمي ودائم ومستمر بين الإدخار والاستثمار[١٠٣].

يرى (بيتي) أن وجود كمية معينة من النقود أمر ضروري لتسهيل عملية التبادل، وتتحدد هذه الكمية من خلال مجموعة من المتغيرات تتمثل في عدد المشترين وسرعة تداول النقود وقيمة الوحدة النقدية الفضية، كما أن العوامل المحددة لقيمة السلع هي نفسها التي تحدد قيمة النقود[١٠٤] وكما يرى (لوك) فإن أثمان السلع يحددها حجم النقد المتداول في بلد ما وفي فترة زمنية معينة، ويؤيده في الرأي (هيوم) الذي أوضح أن

الكمية النقـدية المـطلقة ليست بذات أهمية بالنسبة لمستوى الأسعار وإنما المهم هو الكمية النقدية المتداولة حيث يمكن اكتناز جزء ولا يؤثر ذلك على مستوى الأسعار[١٠٥].

وهكذا فإذا كانت الأسعار تخضع في تغيرها طردياً للتغير في كمية النقود، فقيمة النقود تخضع عكسياً في تغيرها للتغير في كمية النقود، وقد ركزت النظرية التقليدية على أن سوء إدارة الشؤون النقدية له دخل كبير في حدوث الإختلالات في النشاط الاقتصادي.

أما الفكر الكينزي[١٠٦] فيدور حول أثر كمية النقود على الطلب الفعال، أي أن التغير في كمية النقود يؤدي إلى التغير في الطلب في الاتجاه نفسه، وترتبط كمية النقود والطلب الفعال بمجموعة روابط أهمها أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة مما يشجع على الإنفاق الاستثماري ـ أحد مكونات الإنفاق الكلي ـ وزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وأن التغير في قيمة النقود سيؤدي إلى ردود فعل نفسية لدى المنظمين فيما يتصل بتوقعاتهم عن العائدات النقدية[١٠٧].

ـ إن تأثير كمية[١٠٨] النقود على الطلب الفعال تأثير مباشر في النظرية التقليدية وغير مباشر في النظرية الكينزية، وتتفق النظريتان في أن زيادة كمية النقود تؤدي إلى زيادة الأسعار والعكس صحيح في حالة بلوغ النشاط الاقتصادي مستوى التوظف الكامل.

ـ ولقد كان للتحليل الاقتصادي للأسعار عند ابن خلدون الأثر الكبير في توضيح أهمية استقرار الأسعار، وقد تضمن التحليل دراسة الآثار والنتائج المترتبة على تغير الأسعار بالنسبة للفرد والمجتمع والتركيز على أهم الأدوات التي تحقق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود والتي تمثلت في تنظيم المعروض النقدي وعدم استخدام النقود في التلاعب بالأسعار واتباع سياسة مالية للدولة تقوم على تساوي الدخل مع الخرج (الموازنة بين الإيرادات والنفقات) واتباع سياسة سعرية لا تؤثر في قيمة النقود، ودور الدولة في مراقبة وتوجيه النشاط الاقتصادي من خلال تشجيع المنتجين على الإنتاج.

ـ أدوات تحقيق الثبات النسبي في القوة الشرائية للنقود :

ناقش ابن خلدون مجموعة من الأدوات التي تحقق الثبات في قيمة النقود فيقول: «يعتبر عيار النقد من ذلك الجنس في خلوصه بالسبك مرة بعد أخرى، وبعد تقدير أشخاص الدراهم والدنانير بوزن معين صحيح يصطلح عليه فيكون التعامل بها عدداً وإن لم يقدر أشخاصها يكون التعامل بها وزناً»[١٠٩].

«وهي وظيفة ضرورية للملك إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في النقود عند المعاملات ويثقون في سلامتها من الغش بخاتم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة»[١١٠].

«إن الدينار والدرهم مختلفا السكة في المقدار والموازين بالآفاق والأمصار وسائر الأعمال. فاعلم أن الإجماع منعقد منذ صدر الإسلام وفي عهد الصحابة والتابعين أن الدرهم الشرعي هو الذي تزن العشرة منه سبعة مثاقيل من الذهب والأوقية منه أربعين درهماً وهو على هذا سبعة أعشار الدينار ووزن المثقال من الذهب اثنتان وسبعون حبة من الشعير، فالدرهم الذي هو سبعة أعشاره خمسٌ وخمسون حبة وهذه المقادير كلها ثابتة بالإجماع كما ذكر في كتاب معالم السنن والماوردي في الأحكام السلطانية، أن سك النقود كان من وضع عبدالملك بن مروان، وكانت العملات المسكوكة معترفاً بها في الداخل بينما كان مقدارهما غير مستخص في الخارج وإنما كان متعارفاً بينهم بالحكم الشرعي على المقدار في مقدارهما وزنتهما حتى استفحل الإسلام وعظمت الدولة ودعت الحال إلى تشخيصهما في المقدار والوزن، كما هو عند الشرع ليستريحوا من كلفة التقدير[١١١].

وهكذا يوضح ابن خلدون ضرورة أن تكون الدولة هي الجهة الوحيدة التي تختص بعملية الإصدار النقدي والمحافظة على العملات من الغش والتقليد وتحديد مقاديرها ويقصد ابن خلدون من ذلك أن يكون حجم النقود بالقدر المطلوب بحيث تتجنب حالات التضخم والانكماش وعدم إحداث أي تغير في الأسعار مما يعني وجود قدر كبير من التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النقود.

تطرق ابن خلدون لدور السياسة المالية في الدولة الإسلامية وما يمكن أن تحققه من ثبات نسبي في قيمة النقود وذلك من خلال تحليله للإيرادات والنفقات العامة وأكد على ضرورة تساوي الدخل القومي والانفاق القومي في أي حالة من الحالات يقول ابن خلدون: «وأما حال الدخل والخرج فمتكافىء في جميع الأمصار ومتى عظم الدخل عظم الخرج وبالعكس» ويقول أيضاً «اعلم أن هذه الوظيفة من الوظائف الضرورية للملك وهي جزء عظيم من الملك بل هي ثالثة أركانه لأن الملك لا بد له من الجند والمال والمخاطبة لمن غاب عنه» وتمكن هذه الوظيفة من «حفظ حقوق الدولة في الدخل والخرج واحصاء العساكر وتقدير أرزاقهم وصدق أعطياتهم».

- ناقش ابن خلدون سياسة التسعير وعدم تدخل الدولة فيها منعاً لحدوث اختلالات في هيكل الأسعار بالإضافة إلى ضرورة تنظيم الدولة ورقابتها للأسواق، وعلق أهمية كبيرة على دور الإنفاق الحكومي في دفع عجلة العمران والتطور الحضاري وفي تحريك النشاط الاقتصادي وتطور المجتمع من مجتمع زراعي إلى مجتمع صناعي أكثر تحضراً وأكثر رفاهية، وذلك لأن الانفاق الحكومي يخلق دخولاً للرعية.

- ينبه ابن خلدون إلى مخاطر الاكتناز من جانب الدولة لإيراداتها أو كما أسماه احتجان السلطان للجبايات على مستوى الاستخدام في البلد فيقول «أن الدولة والسلطان مادة العمران فإذا احتجن السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة. . ونفقاتهم أكثر مادة للأسواق ممن سواهم فيقع الكساد حينئذ في الأسواق وتضعف الأرباح في المتاجر فيقل الخراج لذلك، لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتمار والمعاملات، ونفاق الأسواق وطلب الناس للفوائد والأرباح ويقول أيضاً: «فالمال هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه ومنه إليهم فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية».

- **أثر السياسة الاستهلاكية على القوة الشرائية للنقود:**

الطلب الاستهلاكي أحد الأسباب الرئيسية لإحداث تقلبات في القوة الشرائية

للنقود حيث يؤدي إلى مزيد من الهبوط «الانخفاض» في قيمة النقود نتيجة للارتفاع في مستويات الأسعار. ولابن خلدون رأيه في هذا الشأن حيث بين أن الترف يؤدي إلى زيادة الطلب وإلى زيادة الأسعار.

- أثر السياسة الإنتاجية في القوة الشرائية للنقود :

ركز ابن خلدون على أهمية الإنتاج وتقديم الحوافز لعناصر الإنتاج وحسن استخدام الموارد والطاقات من أجل زيادة الإنتاج، وناقش في كثير من المواضيع أهمية النشاط الإقتصادي وركز على (الزراعة والصناعة والتجارة) والحرف الأخرى ودورها في زيادة المعروض من السلع والخدمات بما يؤدي إلى استقرار في قيمة العملات.

٣- النقـود والثروة عند ابن خلدون :

فرق ابن خلدون بين النقود والثروة في عصره بما يطابق التفرقة المعاصرة في علم الاقتصاد الحديث، إذ أوضح أن ثروة البلاد لا تقاس بكمية النقود التي تملكها كل بلد، بل تتحدد بالقيمة الحقيقية للإنتاج (السلع والخدمات) وما يتحقق من فائض في ميزان مدفوعات الدولة.

إن وظيفة النقود كمستودع للثروة يتمشى عكسياً مع التقلبات في قيمة النقود فكلما ارتفـع مستـوى الأسعار في فترات متقاربة انخفضت القيمة الحقيقية لوحدة النقود بشكل ظاهر، وأصبحت ميزة السيولة التي تتمتع بها النقود كأصل من الأصول غير ذات أهمية فتقـل رغبة الأفراد في الاحتفاظ بثرواتهم في شكل نقدي ويتجهون إلى تكوين ثروات من الأصول الحقيقية[١١٢]، والعكس صحيح فإن ارتفاع قيمة النقود يشجع على الاحتفاظ بالثروة في شكل نقدي عنه بالنسبة للأصول الأخرى البديلة وذلك على الرغم من أن النقود لا تدر دخلاً[١١٣].

يقول ابن خلدون: «فاعلم أن الأموال من الذهب والفضة والجواهر والأمتعة إنما هي معـادن ومكـاسب مثل الحديد والنحاس والرصاص وسائر العقارات والمعادن والعمـران يظهرها بالأعمال الإنسانية ويزيد فيها أو ينقصها، وما يوجد منها بأيدي

الناس فهو متناقل متوارث وربما انتقل من قطر إلى قطر ومن دولة إلى أخرى بحسب أغراضه والعمران الذي يستديمه، وإنما هي الآلات والمكاسب والعمران يوفرها أو ينقصها»[١١٤].

ويقول أيضاً: «إن عامة الناس قد يسمعون بأن أقطار المشرق مثل مصر والشام بلغ حداً كبيراً من الغنى والترف الاقتصادي ويحسبون أن ذلك لزيادة في أموالهم أو لأن المعادن الذهبية والفضية أكثر بأرضهم، أو لأن ذهب الأقدمين من الأمم استأثروا به دون غيرهم وليس كذلك لأن السبب الحقيقي وهو ما ذكرناه من كثرة العمران واختصاصه بأرض المشرق وأقطاره وكثرة العمران تفيد كثرة الكسب بكثرة الأعمال[١١٥].

«بتحليل ما سبق يوضح ابن خلدون أهمية الإنتاج في تكوين ثروة الأمم ويضرب لنا مثالاً على ذلك بثروة مصر والشام وأنها تكمن في الإنتاج وليس في توافر المعادن الذهبية والفضية بأرض هذه البلاد وأن ثروتها الحقيقية ناتجة عن تطور وازدهار النشاط الاقتصادي والإنتاج وكثرة العمران والأعمال. ويختلف رأي ابن خلدون في ذلك مع آراء التجاريين[١١٦] الذين أجمعوا على أن ثراء الدولة يقاس بما لديها من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وهي أشكال النقود المعروفة حينذاك، وأن التقدم الاقتصادي دالة للزيادة فيما لدى الدولة من هذه المعادن وقد بنى التجاريون فكرهم على مساهمة ودور التجارة الخارجية بين الدول الأوربية والعالم الخارجي في تحقيق فائض في موازينها التجارية ممثلاً في المعادن النفيسة.

أما (آدم سميث) فيرى أن الثروة الحقيقية للدول تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية وأن النمو الاقتصادي لأي مجتمع يقاس بالقدرة على زيادة هذه السلع، وقد كان (آدم سميث) وأصحاب المدرسة التقليدية أكثر حذراً في استخدام النقود لقياس الثروة لخوفهم من أن يفسر ذلك بأن النقود ثروة، وهذا ما أنكروه كلية[١١٧] وارجعوا السبب في ذلك إلى أن قيمة النقود أو القوة الشرائية للوحدة منها تتعرض للتغير على مدى الزمن، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليها لقياس التغيرات في الثروة الحقيقية

خلال عملية النمو[118] ويرى (كـانتيون) أن ثروة الدول ما هي إلا المواد الغذائية ووسائل الراحة والسعادة التي يحتاجها الإنسان في حياته اليومية[119].

أي أن النقود تطلب لكونها وسيلة للحصول على السلع الحقيقية وأن النفع الحقيقي للنقود ـ عند التقليديين ـ يكمن في انفاقها كلية أما على الاستهلاك أو الاستثمار ولكن اختزان النقود كثروة ـ أو اكتنازها ـ أمر مستبعد تماماً كتصرف رشيد لذلك فإن النقود في رأيهم لا تمثل ثروة حقيقية حيث لا قيمة أو منفعة لها في حد ذاتها[120].





نتائج الدراسة

توصلت الدراسة الحالية إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي :ـ

ـ شمل التحليل الاقتصادي لفكر ابن خلدون مجموعة العوامل غير الاقتصادية مثل العوامل السياسية والاجتماعية والأيديولوجية والعقائدية كمتغيرات أساسية ولم يقتصر على العوامل الاقتصادية الكمية مما أدى إلى تميزه في التحليل الاقتصادي عن غيره من بعض الاقتصاديين المحدثين.

ـ تناول ابن خلدون بنظرة كلية شاملة العلوم المختلفة كالتاريخ والاجتماع والاقتصاد والسياسة آخذاً في الاعتبار الوقائع الماضية والحاضرة والمستقبلية، وقد تفاعلت العوامل السياسية والاجتماعية والبيئية مع فكره وتحليله للظواهر الاقتصادية وهذا ما يميزه عن التحليل الاقتصادي المعاصر.

ـ شمل تحليله لأسباب التغير في الكميات المعروضة من السلع والخدمات العديد من الأمور الهامة، فقد بين أن احتكار السلع الضرورية لحين ارتفاع سعرها مما قد يوقع الضرر على المسلمين عمل يستحق عليه المحتكر المعاقبة وبيع سلعته بالسعر المناسب عن طريق ولي الأمر.

رأى أن تدخل الدولة في نشاط الأفراد ولا سيما قطاع التجارة يؤدي إلى انعدام الحافز لديهم وينقص حجم الجباية نتيجة لتقلص النشاط، كما بين أن التعرض لأهل العمران وفرض المزيد من الجبايات يؤدي إلى فساد أحوالهم ورأى ضرورة تشجيع الدولة لهم في ممارسة نشاطهم الاقتصادي.

ـ ناقش أهمية التخصص وتقسيم العمل والتعاون بين الأفراد في الإنتاج وتفوق على (آدم سميث) في شموليته وحركيته في التحليل إذ ربط بين تقسيم العمل والإنتاج وانتقل في تحليله للبعد الاجتماعي مبيناً أن تقسيم العمل ضرورة اجتماعية وانتاجية

وأن العامل لا بد له من اكتساب الملكات التي تساعده في اتقان عمله وذلك عن طريق التعليم والتـدريب. وانتقل إلى التخصص الدولي وربط بين رسوخ الصناعات في البلدان بالحضـارة التي تعيشها ووجد أن الدول ذات الحضارات العريقة توجد بها الصنـاعـات الجيدة المتعددة، ولم يخل تحليله من التركيز على أهمية الخلفية العلمية ومـواكبـة المعارف النظرية والخبرات والتجارب والممارسات التطبيقية وخلص إلى أن الكثير من الصنائع تؤثر في مكونات الشخصية للعامل تأثيراً خلقياً وعملياً وعقلياً.

سبق ابن خلدون رواد نظريات التجارة الخارجية عندما قرر أن هذا النوع من النشاط يقوم بين أطراف التبادل إذا تحققت المزايا النسبية وبين أن التجارة الخارجية أكثر إدراراً للربح من التجارة الداخلية وناقش أثر نفقات النقل للسلع على حجم البيع والنشاط التجاري والأسعار ورأى أن تكون السلع المستوردة من الضروريات التي تخص معظم طبقات المجتمع. وربط في تحليله بين الربح المتحقق من التجارة الخارجية وحجم الأخطار التي تتعرض لها.

كما خلص إلى أن النفقات النسبية في الإنتاج بين البلدان المختلفة إنما يرجع إلى أثر العوامل البيئية والجغرافية في الإنتاج والتبادل.

وأوضح أن من أهم أسباب نقص الكميات المعروضة من السلع ما تفرضه الدولة من مكوس ومغارم إذ أن هذا الوضع يؤدي إلى ارتفاع الأسعار وكساد الأسواق وفساد أرباح التجار مما يؤدي في النهاية إلى الإنهيار الاقتصادي للدولة. كما بين أن الدولة الإسلامية لا تحصل إلا المغارم الشرعية مع عدم المغالاة في تحصيلها ومراعاة أحوال الناس والعدل في كل شؤونها.

- وعن التغير في الكميات المطلوبة ناقش ابن خلدون العديد من الأسباب التي تؤدي إليه والتي نجملها فيما يلي:-

أ) زيادة الطلب وارتفاع الأسعار في المناطق الموفورة العمران أي أن كثرة العمران تؤدي إلى الترف وكثرة الحاجات.

ب) العلاقة بين مرحلة النمو الاقتصادي للدولة وحجم السكان فيها، فقد بين أن هناك ارتباطاً بين العمران وحجم القوى العاملة للسكان.

جـ) التوزيع الجغرافي للسكان (حضر - بدو).

د) زيادة الدخول وتعدد مصادرها فقد بين أن لذلك أثره في زيادة الطلب على السلع والخدمات الضرورية.

هـ) مستويات الأسعار السائدة ومدى تغطيتها لتكاليف الإنتاج إذ بين أن تدني الأسعار بشكل مفرط يؤدي إلى كساد الأسواق ونقص أرباح البائعين يؤدي إلى ضياع رأسمالهم.

و) العادات والتقاليد والأنماط الاستهلاكية فقد بين أن لها أثرها في الطلب على السلع في المناطق الحضرية ومناطق البدو.

ز) العلاقة بين حجم المكاسب وحجم الأعمال والأنشطة فقد أوضح أن زيادة المكاسب تؤدي إلى الترف والتأنق واستنباط العديد من الصنائع حيث ترتفع أسعار خدمات عناصر الإنتاج ويزيد الطلب على السلع والخدمات من جانب عنصر العمل.

- ناقش ابن خلدون الأسباب التي تؤدي إلى التأثير على العرض والطلب معاً والتي نوضحها فيما يلي:

أ) لكل إقليم في العالم سماته وخصائصه الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في مستويات الإنتاج والاستهلاك، كما أن للمناخ والسلوك الاقتصادي في العمل دوراً كبيراً في الاستهلاك والإدخار.

ب) لعدالة الحاكم في توزيع الدخول دور كبير في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وقد بين لنا ابن خلدون ضرورة وجود حكومة عادلة ذات سياسة حكيمة تستند إلى الشريعة الإسلامية وتتميز بسياسة رشيدة، ووضح أن لذلك أثره الكبير في انبساط آمال الرعايا وزيادة الأرزاق والنعم.

جـ) لحجم السوق أثره في عرض السلع فقد بين ابن خلدون أن الأسواق الكبيرة يكون فيها تصريف السلع أكثر منه في الأسواق الصغيرة الحجم كما بين أن للكثافة السكانية دوراً في الرواج الاقتصادي.

- ولم يقتصر تحليله على أسعار السلع بل ناقش أسعار عوامل الإنتاج وركز تحليله على الربح والأجور والريع وبين ضرورة أن يكون الربح مناسباً ولا يجحف بالمشترين وأن التجارة الخارجية تحقق أرباحاً أكبر من الداخلية وناقش الآثار المترتبة على انخفاض الأرباح وتدهور الأسعار مما يؤدي إلى فساد أحوال المنتجين وكساد الأسواق واختلال العمران.

في حين بين دور العامل في اكساب القيمة دوراً كبيراً وأنه بقدراته الذهنية والعقلية قادر على اختراع الآلات والأدوات التي تمثل رأس المال، وفرق بين القيم الاستعمالية للسلعة والقيمة التبادلية لها كما ناقش الريع الاقتصادي وسبق ريكاردو الذي ينسب إليه الفضل في توجيه الأنظار إلى ما تدره الأرض من عائد على مر الزمن وإن كانت نظرياته قد تعرضت للعديد من الانتقادات.

- ولابن خلدون تحليله المتميز في النقود حيث خلص إلى مايلي :-

أ) أن للنقود وظائف ثلاث فهي مقياس للأثمان وأداة للإدخار ثم وسيلة للتبادل، تلك هي الوظائف السائدة في العصر الحديث.

ب) بين ابن خلدون أن من دوافع الطلب على النقود استخدامها في المعاملات لا اختزانها ولا استخدامها في إحداث التأثير في أسعار السلع، ولا يمكن للنقود أداء وظيفتها بفعالية في غياب الثبات النسبي في قيمتها، وناقش مجموعة من الأدوات التي يمكن أن تحقق ذلك وأهمها تنظيم المعروض النقدي من خلال عملية الإصدار التي تقوم بها الحكومة، كذلك ناقش دور السياسة المالية السليمة وتنظيم الإيرادات والنفقات حيث يتحقق الاستقرار السعري. وبالإضافة إلى ذلك تحدث عن السياسة الاستهلاكية المتمثلة في التوسط في الاستهلاك سواء الحكومي أو الفردي أي وضع ضوابط على هذا القطاع لما يحدثه من تأثير في القوة الشرائية للنقود.

وركز على السياسة الإنتاجية ودورها في تحقيق الثبات في قيمة النقود فبين أهمية العمل وتقسيمه وزيادة الإنتاج وأثر ذلك في الأسعار وتناول النشاط الاقتصادي

بفـروعه المختلفة، وأشار في تحليله إلى أهمية توجيه الأموال والموارد الأخرى لإنتاج الحاجات الحقيقية والضرورية للأفراد وتطرق إلى وسائل تشجيع المستثمرين والمنتجين ومنح التسهيلات من جانب الدولة لإنجاح وتنمية الأنشطة الاقتصادية.

وأخيراً بين لنا أن ثروة البلاد لا تقاس بكمية النقود بل تتحدد بالقيمة الحقيقية للإنتاج وتحقيق فائض في ميزان مدفوعاتها في حين أجمع التجاريون على أن ثروة البلاد تقـاس بما لديها من المعادن النفيسة (الذهب والفضة) وهي أشكال النقود المعروفة آنــذاك كما كان (آدم سميث) يرى أن الثــروة الحقيقية للدول تتمثــل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية وأن الزيادة في هذه السلع تعتبر مقياساً للنمو الاقتصادي.

إن دراسة وتحليل الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون في هذا البحث تفوق هذه الاستنتـاجـات وهناك العديد من الموضوعات والنظريات الاقتصادية التي تستحق الـدراسـة مثـل مراحـل التطور الاقتصادى للدولة الإسلامية، وأسباب انهيارها، والحاجات والمشكلة الاقتصادية.

وإذا كان الفكر الاقتصادي الوضعي من وحي العقل البشري ومن ثم كان عرضة للتغيير بسبب قصوره فإن الفقه الاقتصادي الإسلامي إذ يستمد أصوله من مصادر التشريع الإسلامي فإنه ينطوي على عوامل صلاحيته لكل زمان ولكل مكان.



هوامش البحث

(١) د. عاطف عجوه (المفكر الإسلامي ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسى) كلية العلوم الإدارية جامعة الملك سعود ـ مركز البحوث ـ الرياض، ١٤٠٢ ، ص ٣٣.

(٢) د. عبدالمجيد المزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م ص ٥.

(٣) د. نجاة الله صديقي، الفكر الاقتصادي لأبي يوسف، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي جامعة الملك عبدالعزيز، جده، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص ٦٩.

(٤) ففي مجال النظرية الاقتصادية نجد لفقهاء المسلمين مؤلفاتهم المتعددة كالشيباني في كتابه (الكسب) والفقيه يحيى بن عمر في مؤلفه (أحكام السوق) و (البركة في فضل السعي والحركة) للقاضى عبدالرحمن عمر الحبشي.

وفي النظرية الاقتصادية للدولة في الإسلام قدم الماوردي كتابه (الأحكام السلطانية) ويعالج فيه دور الدولة المالي والاقتصادي كما قدم ابن القيم كتابه (الطرق الحكمية) الذي يتضمن دراسة الثمن ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.

أما في مجال التنظيم المالي الإسلامي فقد قدم لنا أبو يوسف كتابه (الخراج) ويعرض فيه تحليلاً اقتصادياً لإيرادات الدولة ونفقاتها، كذلك قدم أبوعبيد مؤلفه (الأموال) يتضمن تحليلاً للإيرادات والنفقات.

(٥) د. محمد لبيب شقير، تاريخ الفكر الاقتصادي دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة، ص ٦٩.

(٦) د. عبدالمجيد مزيان النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، مرجع سابق، ص ٦.

(٧) د. محمد حسام السعدني، التحليل الاقتصادي، جامعة عين شمس القاهرة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص ٦.

(٨) د. باتسيفيا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم ـ الدار العربية للكتاب، تونس ، ١٩٧٨م ص ٥٦، ٨٣.

(٩) د. عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي ـ جامعة الإسكندرية ـ ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩، ص ٣٧.

(١٠) سوف نعتمد في دراستنا هذه على :
ابن خلدون (المقدمة) دار القلم بيروت لبنان ط ٥، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م. والتي تقع في ٥٩٢ صفحة (نسخة مصورة).

(١١) د. عبدالرحمن يسري، مرجع سابق، ص ٤٤.

(١٢) كتب د/ سامي النشار عن ميزات الفكر العلمي الإسلامي ومناهج العلماء المسلمين تنبيهاً إلى أهمية المنهج التجريبي الذي يفضله جل المتمسكين بالشريعة الإسلامية على المناهج الفلسفية الكلاسيكية ويرى أن البيروني وابن خلدون ـ كل في ميدانه ـ يمثلان هذه النزعة الإسلامية العلمية أصدق تمثيل، د. سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف القاهرة، ط٤، ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

(١٣) د. عاطف عجوه، المفكر الإسلامي ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي، مرجع سابق، ص ٣٧ ـ ٣٨.

(١٤) د. محمد دويدار، الاقتصاد السياسي علم اجتماعي، نقلاً عن عبدالمجيد مزيان ص ص ١٠ ـ ١١.

(١٥) د. باتسيفيا، العمران البشري، مرجع سابق، ص ص ٨٣ ـ ٨٥.

(١٦) د. حسين الرفاعي: «شهادات غربية في ابن خلدون» مجلة العلوم الإجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، العدد الثامن، ١٤٠٤هـ، ص ٢٦١.

(١٧) تمكن أرسطو من أن يكشف الطابع الثنائي لقيمة السلع، القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، أي أنه وجد أن لكل شيء استعمالين وكلاهما ينتمي إلى الشيء بصفته هذه، ولكنهما لا ينتميان إليه بنفس الطريقة فالقيمة الأولى تعني انتفاع المرء بالسلعة وذلك باشباع حاجة ملحة لديه والقيمة الثانية بغرض التبادل بسلعة أخرى وربما بغرض الحصول على ربح أيضاً من خلال عملية التبادل. (راجع د. عدنان عباس، تاريخ الفكر الاقتصادي، جـ١ بغداد، ص ٢٢).

(١٨) القيمة الاستعمالية تعني قدرة السلعة على تحقيق الإشباع، ويتم تحديدها وفق مجموعة من العوامل الشخصية لا صلة لها بقوى السوق. بينما تعني القيمة التبادلية للسلعة تلك القيمة التي تمثل ثمن (سعر) الوحدة في السوق.

(١٩) د. محمد خليل برعي (الأسعار) مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م، ص ص ١١ ـ ١٨.

(٢٠) د. عدنان عباس علي (تاريخ الفكر الاقتصادي) جـ١ مطبعة عصام ببغداد ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ ص ٢٧٨ وما بعدها.

(٢١) د. محمد عفر، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار البيان العربي جده، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠

(٢٢) يمثل ثمن السلعة كمية النقود التي تعطى أو تؤخذ كمقابل لكل وحدة من وحدات تلك السلعة، كما يعبر عن القيمة بكمية السلع والخدمات الأخرى التي يمكن الحصول عليها مقابل النقود التي تعبر بدورها عن قيم الأشياء.

(٢٣) د. رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الإسلامي، بمكة، العدد ٤٠، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م، ص ٥٤.

(٢٤) د. يوسف إبراهيم، القيمة وفائضها في الفكر الإسلامي، كلية الشريعة جامعة قطر، العدد الرابع ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م ص ٦٣٧.

(٢٥) د. محمد عفر، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢٦) تطرق ابن خلدون إلى الحرية الثقافية في فصل بعنوان: (إن الشدة على المتعلمين مضرة بهم) يوضح أن التوجيه الثقافي يجب ألا يخضع للإكراه وإنما إلى الاختيار، إذ إن الإكراه وحده يترتب عليه فساد (معاني الإنسانية) انظر المركز القومي للبحوث الاجتماعية أعمال مهرجان ابن خلدون ـ القاهرة ١٣٨٢هـ ١٩٦٢م، ص ٢٨١.

(٢٧) ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص ٣٩٧.

(٢٨) رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، نيل الأوطار، ٢٤٩/٥.

(٢٩) صحيح مسلم جـ٥ ص ٥٦.

(٣٠) رواه أبو هريرة، نيل الأوطار ـ ٢٢٣/٥.

(٣١) د. عدنان عباس، مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٣٢) المقدمة ص ص ٢٨٠ ـ ٢٨٢.

(٣٣) المقدمة، المرجع السابق، ص ٢٨٢.

(٣٤) د. عدنان عباس، مرجع سابق ص ٢٤٩.

(٣٥) سابقه ص ص ٢٤٧ ـ ٢٤٨.

(٣٦) ابن قدامه، المغني ٧٧/٩ ـ ٨٨ نقلاً عن د. عبدالله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية. الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٦ ص ١٧٣.

(٣٧) صنف ابن خلدون الحاجات إلى ضرورية وتشمل السلع الزراعية الغذائية (الأقوات الضرورية)، وكمالية (سلع من انتاج النشاط الصناعي) واهتم بدراسة أسعار السلع الضرورية فيقول: «إن السلع الضرورية سيزيد المعروض منها نتيجة نمو العمران وتساهم دخول الأفراد في الحصول عليها وما يزيد عن حاجاتهم يؤدي إلى تكوين فضلة (فائض) من

هذه السلع مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها» والجدير بالذكر أن ابن خلدون استخدم كلمة الموجود المرادفة لكلمة (العرض).

(٣٨) المقدمة ص ٤٢.

(٣٩) المقدمة ص ٣٦٠.

(٤٠) المقدمة ص ٣٦١.

(٤١) المقدمة ص ٤٠٥.

(٤٢) د. عبدالرحمن يسري مرجع سابق، ص ٥١.

(٤٣) د. محمد الزلباني، الجانبان الفكري والنفسي للعمل عند ابن خلدون، مجلة العلوم الاجتماعية، العراق ص ١٤٩.

(٤٤) يقصد ابن خلدون بالصناعة كل المهن والحرف والأنشطة الاقتصادية المختلفة، أي أنه استخدم اللفظ بشكل أوسع عكس ما هو متناول الآن. انظر المقدمة ص ٣٩٩.

(٤٥) المقدمة ص ٤٣٠.

(٤٦) لا يمكن أن تعد التجارة الدولية ظاهرة محض أوروبية مرتبطة بالرأسمالية التجارية ابتداء من القرن السادس عشر الميلادي وإذا كانت أشكالها ومظاهرها قد تطورت وأخذت صبغة جديدة أكثر عالمية ابتداء من عصر النهضة الأوروبية، فإن جذورها يمكن الوقوف عليها منذ أقدم العصور من عصر البحارة والتجار الفينقيين إلى اليونان إلى العرب الذين كانت تجارتهم عالمية لأنها كانت تربط ما بين الصين والهند وغانا وبلاد الصقالبة، ولا يمكن لحضارة يتسع نشاطها التجاري بهذا المقدار أن تكون عديمة التفكير الاقتصادي إلى الدرجة التي يظنها المعاصرون، وها هو ابن خلدون يشير صراحة إلى أهمية التبادل الدولي وأثر نفقات النقل والعوامل الأخرى المؤثرة في حجم التجارة الخارجية.
للمزيد: راجع د. عبدالمجيد مزيان، مرجع سابق، ص ٧.

(٤٧) د. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط ١، القاهرة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ص ٣٦.

(٤٨) د. أحمد جامع، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٤٩) د. علي عبدالواحد وافي، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، ١٤٠١، ص ٥١٢.

(٥٠) المقدمة ص ص ٢٧٩ - ٢٨١ و ص ٢٨٢.

(٥١) المقدمة ص ٣٠٨.

(٥٢) المقدمة ص ٣٦٥.

(٥٣) انظر د. عبدالله المصلح، كسب المال عن طريق الجاه والولاية، مرجع سابق ص ص ١٧١ - ١٧٤.

(٥٤) مساحة المستطيل = (وثَ × ومَ) أي الثمن أو النفقة معبراً عنها بـ (وثَ) مضروبة في الكمية (ومَ).

(٥٥) المقدمة ص ٢٨٦.

(٥٦) المقدمة ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(*) يتبين لنا من مجموع النصوص في القرآن والسنة حدود قيمة (العدل) الإسلامية في المعاملات والتصرفات المالية، إذ إن كل ما حرمته هذه النصوص وكرهته للمسلم يخرج عن حدود هذه القيمة وذلك صادق على الربا وأكل المال بالباطل والقمار والضرر والغش والاحتكار والكنز والترف والشح، فكل هذا خارج عن حدود قيمة العدل الإسلامية ومن ثم فهي محرمة على المسلم هي وما تؤدي إليه، راجع د. محمد بلتاجي، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، القسم الخامس، مطبوعات جامعة الإمام، ١٤٠١، ص ٤٢٨.

(٥٧) المقدمة ص ٢٨٩، ٢٩٠.

(٥٨) د. عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون، مرجع سابق ص ٤٩، انظر أيضاً: المقدمة لابن خلدون ص ٣٦٣.

(٥٩) المقدمة ص ٣٦٥.

(٦٠) د. محمد غفر، أصول الاقتصاد الإسلامي، دار البيان العربي الجزء الأول، جدة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، ص ٢١٥.

(٦١) د. عبدالرحمن يسري مساهمة ابن خلدون، مرجع سابق ص٩١.

(٦٢) د. عدنان عباس، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

(٦٣) الشيباني، الكسب، ص ١٠٤.

(٦٤) المقدمة ص ١٢٣، ١٢٥، ١٧٥، ١٧٦.

(٦٥) المقدمة ص ص ٣٨٢، ٣٨٣.

(*) الكسب يعني تحصيل المال بما يحل من الأسباب وتحصيل المال يعني الحصول على أصل المال أو على المزيد منه واذن فهو إيجاد المال أو تنميته، والمال في عرف الشرع يشمل الماديات والمعنويات ذات المنفعة المحترمة شرعاً، ويلاحظ أن القرآن الكريم قد استخدم هذا المصطلح، قال تعالى: ﴿يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم﴾ سورة البقرة ٢٦٧، كذلك استخدمته السنة الشريفة قال صلى الله عليه وسلم: «ما أكل أحد طعاماً خير من كسب يده» وفي حديث آخر «طلب الكسب فريضة على كل مسلم».

انظر: د. شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، الكتاب الأول، الطبعة الأولى، مكتبة الخريجي الرياض ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، ص ٨٤.

(٦٦) د. عبدالرحمن يسري مساهمة ابن خلدون، مرجع سابق. ص ٥٦.

(٦٧) د. عبدالرحمن يسري، المرجع السابق ص ٧٦.

(٦٨) المقدمة ص ٢٨٦، ٣٠١، ٣٥٩.

(٦٩) ابن القيم، الطرق الحكمية، مرجع سابق ص ٣٦١.

(٧٠) سورة الأعراف، آية ٩٦.

(٧١) سورة المائدة، آية ٦٦.

(٧٢) د. رفعت العوضى، مرجع سابق، ص ٥١.

(٧٣) ابن القيم، الطرق الحكمية، مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(٧٤) المقدمة ص ٢٩٩.

(٧٥) المقدمة ص ٣٠١.

(٧٦) د. ضياء الدين الريس، الخراج، ص ١٧٣.

(٧٧) أبو عبيد، الأموال، ص ٢٥١.

(٧٨) الشريف الرضي، نهج البلاغة، جـ٣ ص ١٠٠.

(٧٩) يجب التفرقة بين التوزيع الشخصي والتوزيع الوظيفي، فالأول يبين نصيب كل فرد من الدخل بغض النظر عن مصدر هذا الدخل بينما يهتم النوع الثاني بتوزيع الدخل القومي بين عناصر الإنتاج المختلفة فيحدد نصيب العامل من الأجر ونصيب الأرض من الريع والمنظم من الربح. أي أن التوزيع الوظيفي يهتم بما يقدمه الأشخاص من خدمات عناصر الإنتاج.

(٨٠) د. محمد خليل برعي، الأسعار، مرحع سابق، ص ٢٠٧.

(٨١) د. إسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، الكتاب الأول، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٣٢٥.

(٨٢) التخزين ليس بقصد حبس السلعة عن البيع للأفراد مما ينتج عنه غلاء في سعرها وإلا صار هذا احتكاراً.

(٨٣) حوالة الأسواق: تحول الأسواق من حال إلى آخر من ثمن منخفض للسلعة إلى ثمن مرتفع.

(٨٤) د. عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون.. مرجع سابق ص ٦٦.

(٨٥) المقدمة ص ٣٩٤.

(٨٦) نفس المرجع والصفحة.

(٨٧) تنقسم الأربـاح إلى عادية وغـير عادية (احتكـارية) والتي يتم الحصول عليها عن طريق الاحتكار ويقرر الفقهاء حق التاجر في بيع السلعة بثمنها الذي قامت به مع ربح إلا أنهم يحددون هذا المقدار الذي يجوز ضمه إلى ما انفقه على السلعة بذلك المقدار الذي جرى العرف عليه (انظر: ابن قدامه، المغني، ٤/١٦٤).

(٨٨) د. عبدالحميد الغزالي، اقتصاديات السكان، وكالة المطبوعات الكويت ١٩٧٣ ص ٣٤.
١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ص ٣٤.

(٨٩) المقدمـة ص ٣٨٠ .

(٩٠) المرجع السابق نفس الصفحة .

(٩١) د. عدنان عباس، تاريخ الفكر الاقتصادي، مرجع سابق، ص ٨٥-٨٦

(٩٢) المقدمـة ص ٣٦٤ .

(٩٣) يقصد بالريع التفاضلي أو الريع التفاوتي أنـه عبارة عن الفرق بين خصوبة الأرض الممتازة وأرض من الدرجة الثانية ويعرف على أنه الفرق بين المزايا الاقتصادية لأرض ما، والأرض اللاريعية أي الأرض الحـدية التي لا ريع لها لأنها لا تغـل فائضاً في ظروف زمن معين للمحصول الذي يزرع، فقيمة انتاجها الكلي تكاد تغطي ما ينفق فيها من تكلفة.

(٩٤) المقدمـة ص ٣٦٧ .

(٩٥) المقدمـة ص ٣٦٤ .

(٩٦) ابن القيم (اعلام الموقعين عن رب العالمين)، جـ٢ ص ١٥٦ .

(٩٧) أبو حامد الغزالي (إحياء علوم الدين)، جـ٤،

(٩٨) القرآن الكريم: آل عمران آية ١٤، التوبة آية ٣٤.

(٩٩) المقدمـة ص ٣٨١ - ٢٦١ .

(١٠٠) المقدمـة ص ٣٨٨ .

(١٠١) د. شوقي دنيا، تقلبات القوة الشرائية للنقود، مجلة البنوك الإسلامية، ١٩٨٥، ص٣٥.

(١٠٢) د. مصطفى رشدي، النظرية النقدية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ص ٤٨٨.

(١٠٣) د. إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة بالقاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م، ص ١١٨.

(١٠٤) د. عدنان عباس، مرجع سابق، ص ١٤٠.

(١٠٥) المرجع السابق ص ١٦٧ .

(١٠٦) د. مصطفى رشدي النظرية النقدية مرجع سابق، ص ٤٨٩ .

(١٠٧) د. أحمد جامع، النظرية الإقتصادية، جـ ٢، دار النهضة بالقاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ص ٣٨٤، د. إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة بيروت ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م ص ١٤٦ - ١٤٨.

(١٠٨) تتأثر مستويات الأسعار تأثراً مباشراً بالتغيرات التي تطرأ على حجم النقود أو كميتها وفقاً لما جاءت به النظرية التقليدية، أما التحليل الكينزي فلا يتأثر تأثراً مباشراً بكمية النقود إلا سعر الفائدة وحده وقد لوحظ أن هذا السعر إنما يتحدد عند كينز بالطلب على النقود وعرضها، أي بتفضيل السيولة وكمية النقود الموجودة من جهة أخرى.

(١٠٩) المقدمـة ص ٢٦١ .

(١١٠) المقدمـة ص ٢٦١ .

(١١١) المقدمـة ص ٢٦٣ .

(١١٢) كالسلع الإنتاجية والسلع الاستهلاكية المعمرة.

(١١٣) د. عبدالرحمن يسري، اقتصاديات النقود، مرجع سابق ص ٢٦ .

(١١٤) المقدمـة ص ٣٨٨.

(١١٥) المقدمـة ص ٣٨١.

(١١٦) د. عبدالرحمن يسري اقتصاديات النقود، مرجع سابق، ص ١٣٩ .

(١١٧) د. عدنان عباس، مرجع سابق ص ٢٣٨ .

(١١٨) أوضحوا أن النقود مقياس خداع لنمو الناتج من السلع الحقيقية في الأجل الطويل.

(١١٩) د. عدنان عباس المرجع السابق، ص ١٥٥ .

(١٢٠) د. عبدالرحمن يسري، اقتصاديات النقود، مرجع سابق، ص ١٤٠ - ١٤٣.

❋ ❋ ❋

أهم مراجع البحث

١ - ابن القيم، الطرق الحكمية، المؤسسة العربية للطباعة والنشر.

٢ - ابن القيم، اعلام الموقعين عن رب العالمين.

٣ - ابن خلدون، المقدمة، دار القلم بيروت - لبنان، ط ٥، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤ - ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، طبعة المنار، ١٣٤٥هـ.

٥ - أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، مؤسسة الحلبي بالقاهرة.

٦ - أبو عبيد، الأموال، مكتبة الكليات الأزهرية ط٢، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٧ - أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، جـ٢، دار النهضة القاهرة، ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

٨ - أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط١، القاهرة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٩ - إسماعيل هاشم، النقود والبنوك، دار النهضة، القاهرة، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٠ - إسماعيل هاشم، الاقتصاد التحليلي، الكتاب الأول، دار الجامعات بالإسكندرية، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١١ - الشريف الرضي، نهج البلاغة.

١٢ - الإمام الشيباني، الكسب، مطبعة الأنوار، ١٣٥٧هـ.

١٣ - الإمام الشوكاني، نيل الأوطار.

١٤ - باتسيفيا، العمران البشري في مقدمة ابن خلدون، ترجمة رضوان إبراهيم - الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٥ - حسين الرفاعي، شهادات غربية في ابن خلدون، مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، العدد الثامن، ١٤٠٤هـ.

١٦ - ساطع الحصري، دراسات في مقدمة ابن خلدون، دار المعارف بالقاهرة ١٣٧٣هـ - ١٩٥٣م.

١٧ - علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، دار المعارف القاهرة ط٤، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.

١٨ ـ رفعت العوضي، من التراث الاقتصادي للمسلمين، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العدد ٤٠، السنة الرابعة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
١٩ ـ شوقي دنيا، تقلبات القوة الشرائية للنقود، مجلة البنوك الإسلامية، عدد ٤٣، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٢٠ ـ شوقي دنيا، أعلام الاقتصاد الإسلامي، ط١، مكتبة الخريجي، الرياض، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.
٢١ ـ صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٢٢ ـ عاطف عجوه، المفكر الإسلامي ابن خلدون ونشأة علم الاقتصاد السياسي، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٢هـ.
٢٣ ـ عبدالرحمن يسري، اقتصاديات النقود، دار الجامعات المصرية بالإسكندرية، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م
٢٤ ـ عبدالرحمن يسري، مساهمة ابن خلدون في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية التجارة جامعة الإسكندرية، العدد الثاني، السنة ١٥، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٢٥ ـ عبدالحميد الغزالي، اقتصاديات السكان، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م
٢٦ ـ عبدالله المصلح، الملكية الخاصة في الشريعة الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٣٩٦هـ.
٢٧ ـ عبدالمجيد مزيان، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون، الشركة الوطنية للنشر التوزيع، الجزائر، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٢٨ ـ عدنان عباس علي، تاريخ الفكر الاقتصادي، جـ١ مطبعة عصام بغداد، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.
٢٩ ـ علي عبدالواحد وافي، أثر تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠١هـ.
٣٠ ـ محمد حسام السعدني، التحليل الاقتصادي، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.
٣١ ـ محمد خليل برعي، الأسعار، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م.

٣٢ ـ محمد عبدالمنعم عفـر ، أصول الاقتصاد الإسلامي ، دار الشروق، جده، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٣ ـ محمد محمد الزلباني، الجانبان الفكري والنفسي للعمل عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإجتماعية ـ بغداد.

٣٤ ـ مصطفى رشدي، النظرية النقدية، مؤسسة الثقافة الجامعية بالإسكندرية، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٣٥ ـ نجـاه الله صديقي، الفكر الاقتصادي لأبي يوسف، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسـلامي، مركـز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٦ ـ يوسف إبراهيم، القيمة وفائضها في الفكر الإسلامي، جامعة قطر، مجلة كلية الشريعة، العدد ٤٠ ، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

❋ ❋ ❋

الفهـــرس

الموضـــوع	الصفحة

